المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL

إدماج الشباب عن طريق الثقافة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إحالة ذاتية رقم 2012/3

www.ces.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدماج الشباب
عن طريق الثقافة

إحالة ذاتية رقم 3/ 2012

"ويظل حسن تفعيل هذا التطور التنموي، البشري والمستدام، رهينا بتحرير طاقات شبابنا وتأهيله...."

جلالة الملك محمد السادس

مقتطف من نص الخطاب السامي بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لثورة الملك والشعب

19 غشت 2010

إحالة ذاتية رقم 3 / 2012

- بناء على القانون التنظيمي رقم 09- 60 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي و نظامه الداخلي؛
- استنادا إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ 31 مارس 2011 القاضي بإبداء رأي في إطار إحالة ذاتية حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس بتاريخ 13 يونيو 2011 بإحالة موضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" بتاريخ 23 فبراير 2012.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريره

إدماج الشباب عن طريق الثقافة

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

رئيس اللجنة : السيد أحمد عبادي
مقرر اللجنة : السيد عبد العزيز إيوي

مارس 2012
الإيداع القانوني : 2012 M0 1017
ردمد : 2028-781X

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفهـــــــرس

ديباجة 11
مستندات معيارية 11
في طريقة المعالجة 12
الإطار العام لإدماج الشباب عن طريق الثقافة 13
حول الإدماج والعوامل "غير الإدماجية" 13
الطبيعة المركبة للإدماج عن طريق الثقافة 14

واقع حال الثقافة والشباب: منطلقات ومعطيات التشخيص 17

النظرة إلى الثقافة 17
عجز العمل الثقافي العمومي وتحولات الممارسات الثقافية للشباب 18
1. مساءلة السياسة الثقافية العمومية 18
2. الشباب والقراءة 20
وسائط الاتصال السمعي البصري والشباب 21
1. هيمنة التلفزيون 21
2.ا لتصالح مع الإذاعة 21
3. الثورة الرقمية والأنماط الجديدة للتواصل 22
4. بروز ممارسات ثقافية ومنتوجات الهواية 24
5."نايضة"، بدايات ثقافة شبابية مضادة 25
6. الممارسات الثقافية الجديدة للشباب والثورة الرقمية 26
7. الثقافة السياسية وإدماج الشباب 27
8. التحول إلى العمل الجمعوي والثقافة المدنية 30
9. الثقافة الدينية وأشكال التدين الجديدة لدى الشباب 31
10. الشباب واللباس 31

واقع حال الثقافة و الشباب حسب المجالات 33

المنظومة التعليمية والمسألة الثقافية. 33
1. الثقافة في المناهج والبرامج والتكوينات والطرائق 34
2. الثقافة في تكوين الأطر التربوية 35
3.الثقافة في الحياة المدرسية والجامعية 35
حدود السياسة العمومية تجاه الشباب، وإمكانيات التطوير 37
الشأن الثقافي بين الغنى واللامبالاة 39
التكنولوجيا الحديثة: حقائق وفرص إدماج الشباب 41
استخلاص 42

رافعات التغيير : من أجل اختيارات إدماجية للشباب عن طريق الثقافة 45

التأسيس لموقع جديد للثقافة في وعينا الجماعي 46
مقتضيات مؤسسية وإجرائية لجعل إدماج الشباب عن طريق الثقافة في قلب السياسات العمومية 47
ملاحق 53
ملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة 55
ملحق 2: لائحة المؤسسات والفعاليات التي تم الإنصات لها 59
ملحق 3: مراجع بيبليوغرافية 63

ديباجة

تعتبر المسألة الشبابية ملتقى السياسات العمومية في بلدنا، من تربية وتعليم، واقتصاد ورياضة وثقافة وشؤون اجتماعية وإسكان. وتتجلى صدقية كل سياسة عمومية في مدى التأسيس الفعلي للمقومات المادية والمؤسسية التي تسمح بتفتح الشباب المغربي، وتوفر له شروط التعبير عن ذاته وملكاته وإبداعيته، لتعزيز الروابط الاجتماعية والتماسك الوطني، وتسهيل إدماج الشباب داخل المجتمع.

ولعل أهم مدخل للإدماج يبدأ بالتربية والتكوين ويتعزز بالتشغيل؛ لكن هناك مداخل أخرى مصاحبة على رأسها إدماج الشباب عن طريق الثقافة باعتبارها أفقا متعدد المصادر والمجالات، أفق يشكل رافعة تسمح بجعل الشباب في قلب معادلة السياسات العمومية ومبادرات المجتمع المدني.

لقد عكفت الحكومات المغربية المتعاقبة على وضع خطط للتربية والتعليم، مع تفاوت نسبية تحقيقها للأهداف التي رسمت لها، وعلى الاهتمام بشؤون الشغل والشبيبة والرياضة والثقافة، بطرق لم تتمكن، إلا نسبيا، من توفير شروط مادية ومؤسسية وثقافية كفيلة بجذب الشباب، وتحفيزهم على الاندماج المنتج في نسيجهم المجتمعي، والمشاركة في المجال العام. وهو ما يحتم العمل على تجاوز مختلف أشكال القصور في هذه القطاعات، ويستلزم إيلاء عناية خاصة ومبتكرة لمختلف ميادين إنتاج وتداول الثقافة واستثمارها في المجهود الوطني لإدماج الشباب في الحياة العامة.

مستندات معيارية

وفي ضوء مقتضيات الدستور التي تنص في الفصل الخامس على إحداث "مجلس وطني للغات والثقافة المغربية" مهمته، "على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا"، وفي الفصل السادس والعشرين الذي يؤكد على أن "تدعِّم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة"، وفي الفصل الثالث والثلاثين الذي يقضي بإحداث "**مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي**" الذي من مهامه وأهدافه اتخاذ تدابير ملائمة من طرف السلطات العمومية لتحقيق:

- "توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد"؛
- "مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني"؛
- "تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات".

بناء على الصلاحيات التي خولها الظهير المؤسس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقضي في مادته الثانية بـ: "تقديم اقتراحات في مختلف الميادين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة"، وكذا "إعداد دراسات وأبحاث استشرافية وتوقعية في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحياته".

وانطلاقا من "الميثاق الاجتماعي الجديد" الذي عكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بناء محاوره الكبرى التي تحدد "خطوطا توجيهية لصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الاجتماعية، عمومية كانت أم خاصة" ولا سيما ما يتعلق بمحوري "المعارف والتكوين والتنمية الثقافية" و"الإدماج وأشكال التضامن"، وأخذا بعين الاعتبار لكافة مقتضياته ذات الصلة بالحقوق المتعلقة بالثقافة والشباب، وللتقرير الذي أصدره المجلس بخصوص إدماج الشباب عن طريق التشغيل.

واعتبارا لما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 15)، واتفاقية منظمة اليونسكو الخاصة بـ"حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها" (سنة 2000) بوصفها اتفاقية لها صفة معيار دولي.

كل هذه القواعد المعيارية تشكل توجهات استراتيجية في مجالي الثقافة والشباب، كما تحدد الأدوار الأساسية للسلطات العمومية للمساعدة على توفير شروط تفتح الشباب من خلال الثقافة، والحرص على جعلهم فاعلين رئيسين في المجال العام، وأفرادا قادرين على اكتساب معارف ومهارات جديرة بإدماجهم في المجتمع، بدل تركهم عرضة للضياع أو التطرف.

ذلك أن سؤال الشباب اليوم، ذكورا وإناثا، في المغرب يبدو إشكاليا على أكثر من صعيد، وهو: هل يمكن حصر الشباب في عمر معين؟ هل هي فئة اجتماعية لها خصائصها وثقافتها المميزة؟ هل الشباب هم أولئك الذين ينظر إليهم بوصفهم كائنات في حاجة إلى وصاية وإنضاج ويمثلون مشكلة، أم هم على العكس من ذلك، تعبير عن فرص يتعين استثمارها؟ وما هي السياسة العمومية الممكنة، بل والضرورية للارتقاء بشؤون الشباب وتحويل الاهتمام بهم من إطار إعلان النوايا، إلى وضع أسس مبتكرة تنتج عوامل إدماجهم في الحياة والمجتمع؟

في طريقة المعالجة

ووعيا من اللجنة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة بالأهمية الخاصة والمستجدة لإدماج الشباب عن طريق الثقافة، وبالتغيرات التي حدثت على الأطر التي تنتج الثقافة في المغرب، والمسالك التي تتداولها، وبالتأثيرات الكبرى التي تمارسها آليات التوسط الحديثة في الأطفال والشباب أكثر مما تؤثر فيهم العائلة والمدرسة، ونظرا لاقتناع أعضائها بأن الأمر يتعلق بتحد حقيقي تتداخل فيه مهام سياسية ومؤسسية، ومعرفية وبيداغوجية، ويندرج في سياق عملية انتقال ديمقراطي يستهدف إعادة بناء الدولة

المغربية على أسس تشاركية وترابية جديدة، فإن اللجنة تعتبر أن كل مقاربة لموضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" **تفترض استدماج البعد المؤسسي والدستوري للمجلس، وأخذا بعين الاعتبار ما تم الإجماع عليه من قبل المغاربة من احترام كافة الحريات التي يرعاها دستور المملكة وتضمنها قوانينها، كما تفترض تدخل فاعلين مؤسسيين واجتماعيين لبلورة "حكامة ديمقراطية" أفقية تجعل الشباب في قلب السياسات العمومية**، كما تلتمس التعامل مع تقريرها بكثير من الواقعية والنسبية، نظرا للطابع المستجد، إن لم يكن المبتكر، لموضوع إدماج الشباب عن طريق الثقافة.

ولاستجماع ما يلزم من المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، اشتغلت اللجنة على أربعة مستويات متكاملة:

1. مستوى داخلي، حيث عملت اللجنة على تنظيم سلسلة اجتماعات بين أعضائها لعرض وتبادل الأفكار والتوجهات المتعلقة بمختلف أبعاد المسألة الثقافية وعلاقتها بالشباب، مع التركيز على الآليات الممكنة لإدماجهم عن طريق الثقافة والتكنولوجيات الحديثة؛
2. مستوى مؤسسي، حيث نظمت جلسات إنصات مع مختلف الجهات الحكومية المعنية، من قريب أو بعيد، بشؤون الثقافة والشباب، إذ استفادت من المعلومات التي قدمتها وزارات الشبيبة والرياضة، والتربية والتعليم، والإسكان والتعمير، والثقافة، والصناعة التقليدية، والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، كما تم الإنصات للمجلس الأعلى للتعليم؛
3. راسلت اللجنة عددا كبيرا من الجمعيات والاتحادات التي تشتغل في مجال الشباب والثقافة بواسطة أسئلة دقيقة حول أبعاد "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، وتوصلت بأجوبة من "اتحاد كتاب المغرب"، و"النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة"، و"تنسيقية الأطر العليا"، ...إلخ؛
4. أما المستوى الرابع فهو علمي، حيث اقتضى نظر أعضاء اللجنة إطلاق خبرة أنجزها باحثان مشهود لهما بالجدية في البحث في موضوع الشباب والثقافة، ساعدت معطياتها على صياغة كثير من الأفكار في هذا التقرير.

الإطار العام لإدماج الشباب عن طريق الثقافة

حول الإدماج والعوامل "غير الإدماجية"

يُستعمل الإدماج للتعبير عن سياسات وإجراءات تقضي بضمان وسائل وإمكانيات مشاركة الشباب في المجتمع (في أنشطة اقتصادية، مدنية وثقافية)، كيفما كان أصلهم أو الوسط الاجتماعي الذي أتوا منه. وتستهدف سياسات الإدماج منع الإقصاء وكل ما من شأنه أن ينتج عوامل التهميش، أو يوسّع دائرة الفئات في وضعية الهشاشة.

يترتب عن وضع هذه السياسات، والإجراءات التنفيذية لها، بناء مجتمع أكثر "إدماجية"، أي مجتمع يتميز، من حيث بنياته وخدماته، بإمكانيات الانفتاح والاستقبال، وبتقليص الفوارق، واحترام الحقوق الإنسانية وتحقيق أكبر قدر من الإدماج. كما يتجلى مفعول هذه السياسات في الطرق التي من خلالها يرتبط الأفراد والجماعات، وعلى رأسهم الشباب، بمجتمعاتهم إيجابا عن طريق آليات الاندماج الاجتماعي ومن بينها الثقافة.

ومن المعلوم أن الإدماج نتاج سياسة مواطنة شاملة. ولا يمكن حصره في "الاندماج الاجتماعي"، أو في "ولوج سوق الشغل"، رغم أن هذه تعتبر رافعات في غاية الأهمية بالنسبة لفئات واسعة من الشباب الذين يعانون من البطالة. لذلك تفرض سياسات التشغيل ذاتها لإنجاح الإدماج، لكنها تحتاج إلى التعزيز بواسطة إجراءات اجتماعية وثقافية مُكملة.

وتُظهر البحوث التي أنجزت في بلادنا حول الشباب والإدماج، أنهم يواجهون تحديات كبيرة للمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، ويعانون من نسبة مرتفعة من التهميش قياسا إلى عمرهم ووضعيتهم في سوق الشغل، أو ولوج الخدمات، أو التبعية المالية التي تجعلهم عرضة لكل أشكال المساومات، أو في المؤسسات التمثيلية. ولأن فترة الشباب انتقالية ولها تداعيات على باقي فترات الحياة، فإن الشباب يجدون أنفسهم أمام إكراهات طول فترة الانتقال، قبل اكتساب موقع اجتماعي مستقل، فضلا عن مجموعة من العوامل غير المساعدة، من بينها الهدر المدرسي، البطالة، والشروط غير الملائمة في العمل، والأمية الأبجدية أو التقنية. وتشكل هذه العوامل مجتمعة تهديدا للإدماج الثقافي، وعائقا أمام مشاركة الشباب في المجتمع باعتبارهم مواطنين يمتلكون قدرات كبيرة على التغيير والبناء.

الطبيعة المركبة للإدماج عن طريق الثقافة

تتوزع الثقافة، عموما، بين المعارف العلمية والتقنية، وبين الآراء الفلسفية والسياسية والجمالية، وبين التمثلات التي يجسدها متخيل جمعي، وبين أنماط الاعتقاد والتدين. وتشكل هذه المعارف والآراء والأنماط رؤية تملي على الناس نمط وجودهم وسلوكهم، ونسيج ما يسمى بالثقافة التي، على الرغم من ميلها الدائم نحو التوحيد والاندماج، هي في تركيبها ثقافة متنوعة ومتعددة.

تتحرك الثقافة وتنتقل عبر ثلاثة آفاق رئيسة؛ يعبِّر الأفق الأول عن ثقافة جماعة تعتمد في تبادلها على الشفوي، وتندرج، هنا، كل أشكال الثقافة الشعبية؛ يظهر الأفق الثاني بواسطة الكتابة، وتدخل، هنا، مختلف مستويات الثقافة العالِمة؛ ثم الأفق الثالث وهو الذي تمثله الثقافة الوسائطية بمختلف وسائلها وتقنياتها وتأثيراتها، وتضطلع فيها التكنولوجيات الجديدة بأدوارٍ حاسمة في صياغة مضامينها، وتبليغ رسائلها ورموزها.

والحاصل أن الأطر التي تنتج الثقافة في المغرب، اليوم، تغيرت كما تغيرت مسالك إنتاجها وتداولها. وما دامت الثقافة تضم بين رموزها عناصر الهوية الوطنية، وتنتقل من خلال آفاق محددة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحركه وعي خاص بضرورة معرفة آليات التوسط الجديدة التي بدأت تؤثر في الأطفال والشباب المغربي أكثر مما تؤثر فيه العائلة والمدرسة، أو الفضاءات الكلاسيكية التي كانت تكتسب فيها الثقافة. فالأطر الجديدة، وعلى رأسها تكنولوجيات الاتصال والتواصل التي لا تتوقف عن التطور، تفرض على الجميع تغيير تصورنا ومناهجنا في التعلم والتنشئة والإدماج.

فالتفكير في موضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" وضع "اللجنة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة" أمام قضية مركبة تجمع بين الثقافة، والتعليم، والشباب، والتنمية المستدامة، وأدوار التكنولوجيات الجديدة لتيسير شروط إدماج الشباب. وقد يزداد الطابع المركب لهذه القضية كلما واجهتنا أسئلة من قبيل: هل يملك المغرب مشروعا مجتمعيا يتكئ على تصور ثقافي إدماجي واضح؟ وإن وجد، فما هي مقوماته؟ وما هي المؤسسات والأطر المنتجة، اليوم، للثقافة؟ وهل للشباب مكانة في برامجها وأنشطتها؟ وهل الوظائف التي تناط بالمؤسسات المنتجة للثقافة وللقيم تحصل ترجمتها في الأفكار والسلوكات والعلاقات، وعلى مستويات الرابط الاجتماعي، والعيش المشترك، والتضامن؟

أمام هذه الأسئلة، وإزاء الطبيعة المركبة لموضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، وما يتطلبه من مقاربة أفقية في التشخيص، واقتراح ما يلزم من أفكار ومسالك لمعالجتها، فإن "اللجنة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة"، وبعد إجراء مناقشات داخلية متعددة بين أعضائها لتبادل الأفكار حول مختلف أبعاد هذا الموضوع، وتحديد منهجية عمل لتنظيم جلسات الانصات للفاعلين في مجالات التعليم، والشباب، والثقافة، والإسكان، والصناعة التقليدية، والتكنولوجيات الحديثة، ارتأت تقديم نتائج عملها اعتمادا على المقاربة التالية:

أولا؛ تشخيص واقع الحال وتجميع المعطيات عن السياسات والمشاكل والعوائق التي تحول دون توفير شروط إدماجية للشباب عن طريق الثقافة، والوقوف عند الممكنات والوسائل التي تتيح هذا الإدماج.

ثانيا؛ صياغة إطار عام يشمل الملاحظات والأفكار والمعطيات التي تم استجماعها من خلال الاستماع والتشخيص، واقتراح توجهات كبرى كفيلة بالاستجابة لمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولانتظارات المغرب في مجال الإدماج الوطني والاجتماعي والثقافي.

واقع حال الثقافة والشباب: منطلقات ومعطيات التشخيص

نظرا للطابع المستجد لموضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، ولغياب دراسات ميدانية تشخص معطيات وأبعاد المعادلة التي تقضي بإدماج الشباب بواسطة سياسات تتخذ من الثقافة آلية مؤسسية، وبيداغوجية، ومعرفية، فإن "اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة" عملت على تركيب ما توصلت إليه من مادة ومعلومات استقتها من جلسات الانصات، ومن الدراسات التي طلبت من بعض الخبراء إنجازها.

وإذا كانت الثقافة آلية لإدماج الشباب فلا يمكن النظر إليها إلا باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات سياسة أفقية شاملة، غير أن هناك اضطرابا في إدراك وفهم الثقافة ووظائفها في المجتمع. وهو ما لم يساعد على تحديد المعطيات الكفيلة بإضاءة هذه المعادلة، والوقوف على المجهودات التي بذلت لتحقيق هذه الغاية، على العوائق التي حالت دون استنبات اجتماعي وسياسي ومؤسسي لأهمية الثقافة في التكوين والوعي المغربي بالذات وبالعالم.

النظرة إلى الثقافة

لا يخفى على أحد أن عملية تشخيص تصورات المجتمع المغربي للثقافة ولمختلف تعبيراتها ورموزها، تنعكس، ضرورة، على مختلف مستويات الحياة والعلاقات الاجتماعية، وتؤثر، حتما، في طرق النظر إلى المؤسسات وأنماط اشتغالها. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة خمسة مواقف تميز التصورات السائدة في المجتمع المغربي للثقافة :

أولا؛ النظر إليها بوصفها "ترفا فكريا"، وقطاعا ثانويا، لا يملك ما يلزم من الأهمية لجعله مكونا مؤسسا، وقاعدة لتشكيل التمثلات وأنماط السلوك، والأحكام والأذواق؛

ثانيا؛ التعامل المحدود مع الثقافة من زاوية اعتبارها قطاعا مخصوصا ومنحصرا في التراث، واختزالها في إطار "شبه فولكلوري"، وفي مجال رمزي وتاريخي ضيق، وهو ما يحول دون تفتحها وتجددها، كما يحول دون تطويرها عبر مداخل ذات جاذبية تمكّن من إقناع الشباب بأهميتها وبقيمتها؛

ثالثا؛ سيطرة الهاجس الهوياتي، باسم الدين، أو التاريخ أو اللغة، أو الجغرافيا، في النظر إلى الثقافة، والاستثمار الجزئي والمحدود جدّاً، في مجالات التعبير الثقافية الحديثة؛

رابعا؛ التوجه المبالغ فيه للمركز، وإهمال الأطراف والجهات مما خلق تفاوتات كبرى على صعيد الاستثمارات الثقافية، على تواضعها، أو توسيع دائرة استعمال التكنولوجيات الحديثة؛

خامسا؛ غلبة التصور التقنوي الضيق على السياسات في المجال الثقافي، واستبعاد مستلزمات التقعيد الثقافي العصري في وضع الخطط وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتعليم، والشباب، وإعداد التراب، وبناء أماكن العيش.

وقد أنتجت هذه التصورات خصاصا ملموسا في الثقافة والمعرفة، بالمعنى العصري الإبداعي، وانفصاما بين الخطاب الرسمي حول الثقافة وبين الانشغالات الواقعية للشباب المغربي. وانعكس هذا العجز على الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمجال العام.

أكبر دليل على غلبة التمثلات السلبية أو الضيقة للثقافة يتجلى في ضعف الاستثمار العمومي في مجالات الثقافة، حيث رصدت الدولة سنة 2011 نسبة 0,50% لوزارة الثقافة من مجموع الميزانية الكلية للدولة؛

تتقرر هذه الميزانيات في الوقت الذي يعرف فيه المشهد الثقافي المغربي تنوعا ثقافيا ولغويا يزخر بغنى تعبيراته الفنية والخيالية والحياتية، والإنسانية، بل إن دستور المملكة الذي صودق عليه في 1 يوليوز 2011 منح للهوية الوطنية أبعادا ثقافية تجمع بين المكونات العربية، الإسلامية، الأمازيغية، الحسانية، الأندلسية، المتوسطية والعبرية. ولعل الإقرار بهذا التنوع الثقافي يفترض وعيا متجددا بأهمية المسألة الثقافية في السياسات العمومية، وبأدوارها في إدماج الشباب في الحياة العامة، كما في التماسك الوطني.

إلى جانب غنى التغييرات اللغوية والثقافية يعرف المجتمع المغربي تباينا كبيرا بين تحديث بنياته التحتية، ومرتكزاته المادية، وكثير من مظاهره الخارجية، وبين الخصاص الظاهر في الثقافة الحديثة. وهو ما ولّد تجاذبا بين غلبة الفهم التقليدي للثقافة والاتجاهات الحديثة في الإبداع والفن. هذا في الوقت الذي كان من المفترض أن تواكب مجهودات التحديث المادية، نهضة ثقافية عصرية شاملة تبدأ بالتربية والأسرة، لتمتد إلى المجال العام في شكل سلوكات مدنية وأخلاقيات عامة تحفز على المبادرة والاعتراف والتسامح.

عجز العمل الثقافي العمومي وتحولات الممارسات الثقافية للشباب

1. مساءلة السياسة الثقافية العمومية

تدفع هيمنة التمثلات السلبية والضيقة للثقافة، كما يدفع ضعف الاستثمار فيها، إلى التساؤل عن حقيقة وجود "**سياسة ثقافية عمومية**". وذلك رغم أن الشباب يُعتبرون هدفا لمجموعة من البرامج العمومية تضعها وتنفذها هيئات حكومية مختلفة، من وزارات التشغيل والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة،

والتعليم، والثقافة، والاتصال، والأوقاف والشؤون الإسلامية. ورغم أن أربع وزارات تبرمج خططا خاصة موجهة مباشرة للشباب وهي: وزارات الشباب والرياضة، والثقافة، والتعليم، والأوقاف، ورغم كونها جميعا تمتلك بنيات تحتية موضوعة، بالدرجة الأولى، من أجل الشباب: دُور الشباب، خزانات، مركبات ثقافية، متاحف، مسارح، قاعات العرض، معاهد موسيقية، ومدارس للفنون الجميلة.

واعتبارا للمعطيات المتوفرة حول الممارسات الثقافية للشباب، ومنذ بداية الستينيات إلى اليوم، يمكن ملاحظة مجموعة من التحولات الاجتماعية والتقنية التي كانت لها، وما تزال، تأثيرات كبرى على الممارسات الثقافية للشباب المغربي. ويمكن تلخيص هذه التحولات في ثلاثة محاور رئيسة:

- تعميم التعليم وخصوصا في المجال الحضري في الثمانينيات؛
- ثورة الإعلام السمعي البصري وولوج قنوات فضائية دولية وعربية في أواسط التسعينيات؛
- الثورة الرقمية والتوسع التدريجي لولوج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في أواسط العقد الأول من هذه الألفية.

وتتعين الإشارة إلى أنه إذا كان تعميم التعليم والتمدرس قد جاء متأخرا قياسا إلى مناطق أخرى في العالم (أوربا، أمريكا، وجنوب شرق آسيا...)، وكان متأخرا أيضا بالمقارنة مع بعض البلدان العربية (لبنان، سوريا، الأردن، تونس...). فإن التحولات الكبرى على صعيدي الفضاء السمعي البصري، والثورة الرقمية قد عاشها الشباب المغاربة واكتشفوها، ومارسوها في الوقت نفسه الذي عاشها فيه ومارسها باقي شباب مناطق العالم.

وقد تعرف المغاربة في غضون ثلاثين سنة على ثلاثة تحولات كبرى، أنتجت تداعيات ملموسة على التجربة الثقافية، وهذا ما لم يتوفر لبلدان كثيرة في أوربا، وأمريكا، حيث حصلت لديهم نهضة ثقافية (من خلال تعميم التمدرس والتعليم، واكتساب مهارات الكتابة من طرف شرائح واسعة من الساكنة في مدة طويلة ابتدأت من القرن التاسع عشر بالنسبة للبلدان الرائدة –بلدان أوربا الوسطى والشمالية–، أو ابتداء من الخمسينيات والستينيات في حالة بلدان عممت التمدرس بشكل متأخر كما هو حال البرتغال وكوريا الجنوبية).

ولعل الانتقال البطيء من الكتاب إلى الرقمي (التكنولوجيا الشاملة) مرورا بالتلفزة الفضائية سمح –أي هذا الانتقال– لهذه البلدان من وضع أسس ممارسات ثقافية مرتبطة بالثقافة العالمة (القراءة، ارتياد الخزانات، المتاحف، المسارح، قاعات العرض السينمائي والتشكيلي...). وتنفيذ سياسات عمومية استهدفت دمقرطة الولوج إلى الأعمال الثقافية والفنية، وذلك من خلال إنشاء بنيات تحتية وتجهيزات، وإرساء سياسات تجمع بشكل وثيق، بين الاستهلاك الثقافي، والمدرسة وعالم الفنون والثقافة.

أما في حالة المغرب، فإن "تشابكا" أو "تداخلا" قد حصل بين التحولات الثلاثة؛ تعميم التعليم، وانتشار الاستهلاك السمعي البصري، والثورة الرقمية، وهي دعامات تربوية، واستهلاكية وسلوكية مختلفة، سيما وأن مرحلة تعميم التمدرس والتعليم حصلت في وقت متأخر، ولم تسند بسياسة ثقافية عمومية، ومنشآت وفضاءات كافية للتعبير الثقافي العصري تدعمها وتتكامل فيما بينها. ثم انتقلنا إلى "غزو" سمعي بصري تحول فيه جهاز التلفاز إلى "كائن" مركزي في فضاء الأسرة، وبعده تعرضنا ل "اجتياح" رقمي في شكل هواتف نقالة، وحواسيب، وأدوات تقنية انتشرت بشكل غير مسبوق، وأنتجت ممارسات ليس هناك ما يكفي من الدراسات لمعرفة تأثيراتها الفعلية على الممارسات الثقافية للشباب المغاربة، وإلى أي حد أسهمت في مجهودات الإدماج أو في تشجيع الفردنة والانعزال.

2. الشباب والقراءة

أثّر تأخر تعميم التمدرس، والانتشار السريع لوسائط الاتصال السمعي البصري، والأدوات الرقمية بشكل ملحوظ في علاقة الشباب بالقراءة. وإزاء هذا الواقع تتردد كثيرا القولة الشائعة: "الشباب المغربي لا يقرأ" أو أن "مقروئيته في تناقص مستمر". وفرضت "أزمة" القراءة نفسها وكأنها حقيقة كلما تعلق الأمر بالممارسات الثقافية للشباب أو بمناسبة معارض الكتب، أو بين الناشرين.

هل الأمر يتعلق بواقع محقّق أم بحكم غير مؤسس؟ في ضوء الدراسات والاستقراءات التي أنجزت حول تعاطي الشباب للقراءة، فإن تحولات كبرى حصلت على نسبة استهلاك الكتاب والفئات التي تقرأ. بين بحث "أندري آدم" (1963) نسبة كبيرة من الشباب المغربي الذين يتخذون من الكتاب مصدرا للمعرفة والتثقيف، إذ أقر 93% من شباب الثانويات أنهم يقرأون، ومنهم 23% يقرأون كتابين في الشهر، وأن 46% من الذكور، و33,1% من الإناث صرحوا أنهم يقرأون خصوصا باللغة الفرنسية. وهو ما يبدو مفهوما غداة استقلال المغرب. أما بحث عبد العالي اليزامي (بحث حول القراءة في المغرب 1998) الذي انطلق من عينة من 1500 شخصا يمثل فيها الشباب ما بين 15 و34 سنة نسبة 72,9%. أجراها خصوصا في أماكن القراءة (خزانات، مكتبات، مؤسسات مدرسية، إدارات...)، فإنه كان من الواضح أن يلاحظ بأن 60,46% من المستجوبين يضعون القراءة في المرتبة الأولى في ممارستهم الثقافية، أمام مشاهدة التلفزة (50,54%) الاستماع للموسيقى (44,49%)، و(84,82%) يقرأون بالفرنسية و(80,81%) بالعربية.

وتظهر بحوث أخرى أجريت من طرف "المجلس الوطني للشباب والمستقبل" (1993)، ووزارة الشباب والرياضة (2001)، وبحثان آخران عن المراهقين في الدار البيضاء (1999)، ومراكش (2004)، أن تعميم التمدرس والتعليم ساعد على التعاطي للقراءة، وإن كان ذلك يتفاوت من وسط اجتماعي إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى. وإذا كانت دائرة القراءة تتسع في أوساط الشباب، فإن العادة المنتظمة لممارسة القراءة أضحت تتضاءل وتتراجع.

لم تعد المدرسة تضطلع بدور التنشئة و"المصعد الاجتماعي" الذي اضطلعت به في الستينيات والسبعينيات بالنسبة للأوساط الشعبية، يضاف إلى هذا المعطى تشتت العرض التربوي الذي يميز نظام التعليم اليوم، وانتشار وسائط الاتصال السمعي البصري، والأدوات الرقمية، مما أدى إلى تغير كبير في علاقة الشباب بالقراءة، كما تغيرت وسائل اكتساب المعلومة والمعرفة.

وهكذا لوحظ اهتمام، وإن كان محدودا، بقراءة الصحف، خصوصا في بعض أوساط الشباب في المجال الحضري، وازداد هذا الاهتمام بدخول التكنولوجيا الجديدة بحيث أحدثت تحولا ملحوظا في طرق القراءة من طرف الشباب، وتغيراً في نمط التعامل مع النصوص المقروءة وأصبحت شاشة الحاسوب إطارا بصريا لقراءة النصوص المكتوبة، وبدأ طلبة التعليم الثانوي والعالي يتخلون، بالتدريج، عن قراءة المطبوعات والأدب الكلاسيكي لصالح نمط جديد من القراءة "تحت الطلب"، مع ميل واضح للمجلات والصحافة الرقمية، فضلا عن أن جل الأبحاث التي ينجزها الشباب تتم بفضل الانترنيت، بحيث حلت بالنسبة إليهم محل المعاينة المباشرة للموسوعات أو للكتب المرجعية.

وسائط الاتصال السمعي البصري والشباب

1. هيمنة التلفزيون

أكدت الدراسات التي أنجزت في العقدين الأخيرين احتلال التلفزيون موقعا هاما في الحياة اليومية للشباب. بحيث أصبح أهم وساطة للإخبار والترفيه بالنسبة لهم، وقد حفز ذلك توسع شبكة الكهربة في الوسط القروي، وسهولة الحصول على أجهزة تناظرية ثم رقمية، وتعميم استعمال أطباق الالتقاط، مما جعل من التلفزيون أهم نشاط للترفيه الثقافي بالنسبة للشباب في الوسط الحضري، وفي العالم القروي بصفة أخص.

حرية التقاط القنوات الدولية والعربية، والتنوع اللامحدود في العرض التلفزيوني خلخلا حدود الحقل الثقافي الذي يتحرك فيه الشباب، وهو ما أنتج وينتج تحولات في نمط الاستهلاك الثقافي وفي شكل التفاعل مع المضامين التي لا يعثر عليها في قنواته الوطنية. بما يترتب عن ذلك من عزوف عن المنتوج الوطني، ومن نزوع نحو الاستقلال الذاتي في اختيار المادة التي توفر له إمكانيات التجاوب والتفاعل.

2. التصالح مع الإذاعة

ترتبت ظاهرة مزدوجة على التعميم النسبي للتمدرس في بداية الألفية الثالثة، والتوسع الحضري، وتنوع العرض التلفزيوني بسبب القنوات الفضائية الأجنبية:

أولا؛ فقد الراديو أهميته في الممارسات الثقافية للشباب لفائدة التلفزيون؛

ثانيا؛ التراجع التدريجي لمكانة القناة الأولى لصالح القناة الثانية (2M)، بحيث برز اتجاه يبين اختيارات الشباب وميولاتهم نحو القنوات مزدوجة اللغة والتي تقدم مضامين هجينة لغويا وثقافيا.

غير أنه مع تحرير الاتصال السمعي البصري، وإطلاق الموجة الأولى من التراخيص للإذاعات الخاصة (2006)، مع التنوع الظاهر في العرض الإذاعي، بدأ الشباب يعودون، بالتدريج، إلى الاهتمام ببرامج الإذاعات التي تقترح مضامين جديدة تتماشى مع التحولات الثقافية العميقة التي يشهدها الوسط الشبابي لغويا وفنيا وجماليا.

ولعل التفاعل الملحوظ الذي حصل مع بعض الإذاعات مثل "هيت راديو" (Hit radio)، وأصوات (Aswat)، وشدى إف إم (Chada FM)، مثلا في أوساط شباب الوسط الحضري، يجد تفسيره في الممارسات الثقافية والأذواق الجديدة للشباب وذلك من خلال:

- استعمال شبكات لغوية متعددة في نفس الوقت (عربية فصحى، فرنسية، دارجة...)؛
- اختيارات موسيقية انتقائية وهجينة (الجاز، الهيب هوب، الراب، الشعبي...)؛
- الاستعمال التناوبي وبدون حرج لمختلف مكونات الهوية المغربية (عربية، أمازيغية، صحراوية، غربية...)؛
- خلخلة العادات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنوع، إذ غدت البنات في عمر الشباب يشاركن بكثافة في التبادل وفي البرامج الإذاعية التفاعلية، يعبرن بحرية، عن تجاربهن ومعاناتهن، وفي كل الموضوعات. وبفضل سياسة القرب التي تنتهجها تحولت هذه الإذاعات إلى منابر حديثة للقول والتعبير الحر حديثة بشكل غير مسبوق.

وعلى الرغم من أهمية وسائل الاتصال السمعي البصري في الحياة اليومية للمواطنين المغاربة، فإن الملاحظين لهذا القطاع يعاينون هجرة عدد لا بأس به من المغاربة يصل 60% للقنوات المغربية مفضلين التفاعل مع برامج قنوات عربية وإسلامية. وهذا ما يطرح على أصحاب القرار في المجال السمعي البصري ابتداع مضامين وعروض مغرية كفيلة بجذب اهتمام المشاهدين المغاربة، وتتجاوب مع انتظاراتهم، وتخلق شروط تصالح حقيقي معها.

3. الثورة الرقمية والأنماط الجديدة للتواصل

يؤشر كل من تحرير المجال السمعي البصري، ومشاهدة القنوات الأجنبية بنسبة تقرب من 60%، والانتشار الكاسح للأدوات التكنولوجية الرقمية، وأزمة المنظومة التعليمية، على انخراط الشباب في أطر ثقافية جديدة تقطع بكيفيات متفاوتة، مع وسائل التواصل التقليدية ومع قنوات نقل الثقافة، كما يَطرح هذا الواقع الجديد، بقوة، سؤال الطرق المتجددة الجديرة بالتوافق مع النشاطات والميولات والممارسات الثقافية الجديدة للشباب بغاية توفير شروط إدماجهم وإشراكهم في الحياة الوطنية العامة.

يضعنا هذا الوضع الجديد إذن أمام تحدي إعادة إنتاج التراث الثقافي والرمزي للآباء، ونقل الذاكرة الجماعية الوطنية، غير أن سرعة التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، وتغيرات وسائل اكتساب

ونشر واستهلاك الثقافة من طرف الشباب، يجعل الأساليب القديمة في حفظ ونقل المعارف ومخزونات الذاكرة والتواصل بين الأجيال غير القادرة على تأمين النقل الموضوعي وضمان التواصل.

تمس هذه الأزمة أهم مؤسسات نقل القيم والمعارف (العائلة، المدرسة، والمؤسسات الثقافية). حتى وإن بقيت مؤسسة مرجعية فإن العائلة النووية العصرية تواجه مصاعب كبرى في المحافظة على الدور الرئيس في التنشئة والوصل الثقافي. فالجيل الجديد من الشباب، متشبع، بل ومرتهن بالثقافة الوسائطية ويميل إلى القطيعة مع منطق الاستمرارية الثقافية التي حافظت على شروط نقلها لحد الآن. ينطبق الحكم نفسه على المدرسة التي تعاني من مشكلة ثلاثية الأبعاد، تتمثل في:

1. آليات التوصيل،
2. وضعية الوسيط،
3. مضامين المعارف المنقولة للشباب.

إذ بفضل تنوع وتعدد مصادر وأنماط الولوج إلى المعرفة، فقدت المدرسة، في نظر الشباب، هيبتها التقليدية، واحتكارها الحصري للمعرفة فضلا عن أن عرضها البيداغوجي لم يعد متوافقا ومتكيفا مع كفاءات وانتظارات الجيل الحالي للشباب.

لم تنج المؤسسات الثقافية (خزانات، متاحف، دور الشباب، مسارح، قاعات السينما...) من هذه الأزمة، كما يظهر ذلك من النسبة التي تزداد تدنيا للشباب الذين يرتادون هذه المؤسسات. فدور الشباب لم تعد فضاءات مغرية لتعلم المهارات والتفتح الذاتي، كما تستمر قاعات السينما في إغلاق أبوابها (لم يعد المغرب يتوفر سوى على 36 قاعة سينمائية). بالإضافة إلى الأسباب المادية التي يقدمها الشباب باعتبارها أسبابا للعزوف عن المؤسسات الثقافية في بلدنا، من قبيل المواقع غير المناسبة للقاعات، وندرة الإمكانيات، وضعف التأطير، وتآكل التجهيزات..إلخ، وهي أسباب موضوعية، غير أن جوهر المسألة يتمثل في الطلاق الذي يميز العلاقات بين الشباب والمؤسسات الثقافية المتوفرة، على قلتها، كما يتمثل في غياب سياسة تكاملية بين المعرفة المدرسية والجامعية، وعوالم الفنون والثقافة، بين المدرسة والمؤسسات الثقافية والفنية.

وقد أثبتت تجارب بلدان أخرى أن التعود على زيارة معارض وفضاءات الأعمال الفنية والثقافية منذ الطفولة، يؤثر بشكل حاسم، على الممارسات الثقافية للشباب وعلى باقي مراحل العمر. وما دامت الممارسات الثقافية أثناء الطفولة ترتبط، عضويا، بالوسط العائلي، فإن على المدرسة تعزيز وتنمية هذه الميولات والممارسات. فالخرجات المدرسية للمتاحف، والخزانات، والمسارح، وقاعات العروض الموسيقية، والمواقع الأثرية..إلخ، تساهم، بكيفية رئيسة، في تعلم واستبطان الإنتاج الثقافي والفني، وفي دمقرطته.

من جهة أخرى بقي تصور وتدبير الخزانات وأماكن القراءة تقليديا، في الوقت الذي عملت فيه بلدان عديدة على تغيير التصورات والأبنية والوظائف وتنويع المضامين والعروض وتقديمها اعتمادا على الأنماط الجديدة للاستهلاك الثقافي للشباب، من مطبوعات، ومنتوجات رقمية، ووسائل إلكترونية، فضلا عن حرية الولوج والمجانية. حيث يتمكن الشباب في مركب ثقافي حديث أن يحضر واجباته، ويلتقي بزملائه، ويقوم بقراءات مرتبطة بالمقرر أو للمتعة، ويشاهد أشرطة فيديو، ويستمع للموسيقى، ويستعمل برامج تعلم اللغات، والإعلاميات..إلخ. وقد تمكنت هذه المركبات الثقافية بهذه الاختيارات من التكيف مع الأزمة التي أصابت المؤسسات الثقافية في زمن الثورة الرقمية.

تؤكد كل البحوث حول الممارسات والسلوكات الثقافية للشباب على أنهم مستهلكون كبار لوسائل الاتصال، وللثقافة الوسائطية. يدعم هذا التحول الاتجاه نحو خوصصة وسائل الترفيه الثقافية، وتنامي استقلال المضامين الثقافية الجديدة قياسا إلى المؤسسات والأطر التقليدية للتنشئة. الأمر نفسه يلاحظ على المضامين والقيم الدينية التي كانت إلى عهد قريب حكرا على مؤسسات محددة (العائلة، المسجد، المدرسة، الأصدقاء...) ضمن تنشئة دينية منسجمة ومراقبة، نسبيا، من طرف أجهزة الدولة الدينية في إطار الوحدة المذهبية والدينية للمغرب.

يبدو أن هذا الحقل الذي يتميز بأهمية خاصة يشهد، هو بدوره، تحولات عميقة تمس الأنماط والفاعلين وكذا مضامين التنشئة الدينية. فحسب البحث الوطني حول "القيم والممارسات الدينية" (2007)، يصرح 68,6% من الشباب ما بين 18 و24 سنة أنهم يلجؤون إلى القنوات الفضائية العربية الدينية لاكتساب معلوماتهم. كما أن دراسة حديثة أجريت مع 150 شابا (إناث وذكور) تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة ينتمون لثلاث كليات (الآداب، العلوم، الحقوق) في جامعة الحسن الثاني–المحمدية، لمعرفة مدى تأثير الدعاة الذين يعرضون خطبهم وفتاويهم في قنوات دعوية (إقرأ، الناس، الرسالة، الشريعة،...)، صرح 62% من الطلبة بأنهم يعرفون الدعاة الجدد، و38% يؤكدون عدم معرفتهم، الفتيات يعرفنهم بـ 65% أكثر من الذكور، 58% ، و 92% من الطلبة المستجوبين يعترفون بجهلهم لاسم رئيس المجلس العلمي للدار البيضاء، بينما 66% صرحوا أنهم لا يعرفون اسم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. يتبين أن هذه القنوات أصبح لها تأثير واضح على أنماط تدين الشباب المغربي، وهو ما يؤكد تشتت مصادر التنشئة، وتوزع أنواع التأطير الذي أصبح الشباب المغربي عرضة له.

4. بروز ممارسات ثقافية ومنتوجات الهواية

ابتدع الشباب المغربي ممارسات فنية وثقافية انتزعت اهتمام عدد كبير من الدارسين للمسألة الشبابية، مغاربة وأجانب. وهي ممارسات ابتدأت عن طريق الهواية، لكن البعض منها اتخذ، مع الزمن، إطارا شبه مؤسسي ومنتظم. وقد كانت، في البداية، عبارة عن أنشطة تحركها نزوعات شبابية بهدف المتعة، ولدائرة

محدودة من المتتبعين، ثم التفتت حولها بعض المنابر الصحفية المستقلة (طيل كيل، لوجورنال...)، ومن هذه المبادرات "لبولفار L'Boulevard" للشباب الموسيقي الذي انطلق سنة 1999، ثم انضم إليهم فنانون آخرون في مجالات تنظيم المناسبات، مصورون، ..إلخ، وتكونت شبكات حول هذه النواة الموسيقية بحيث عرف امتدادا في مدن مغربية أخرى، الأمر الذي أثار انتباه السلطات العليا وقدمت لهم منحا، واهتمام سينمائيين حيث أنجزت المخرجة فريدة بليزيد فيلما وثائقيا بتعاون مع "دومينيك كوبي" بعنوان: "كازا نايدا Casa Nayda".

وبالعودة إلى الممارسات الهاوية للشباب لفنون الموسيقى، والمسرح والرقص يلاحظ بأنها تستلزم تأطيرا مؤسسيا ووقتا مناسبا لأنها تؤثر بشكل كبير، في مراحل الطفولة والمراهقة. وقد بنيت الدراسة التي أنجزتها وزارة الشبيبة والرياضة بخصوص الممارسات الموسيقية الهاوية، أن 80,9% من الشباب تعلمها بطريقة عصامية، و10,5% عن طريق الدروس الخصوصية، و16,3% تخرجوا من معاهد موسيقية.

ومن المؤكد أن عجز التجهيزات الفنية (21 معهدا موسيقيا، عشرون مسرحا، مدرستان للفنون الجميلة، ومعهد واحد للفن المسرحي والتنشيط الثقافي) يشلُّ الميولات الفنية للشباب. يزداد الأمر صعوبة حين نعرف ضعف العرض على صعيد العمل الفني والثقافي خارج المدرسة، وعدم تطبيق الاتفاقية الموقعة سنة 1994 ما بين وزارتي الثقافة والتربية الوطنية، والتي كانت تقضي بفتح المؤسسات التعليمية لمختلف الأنشطة الفنية والثقافية لفائدة الشباب.

5. "نايضة"، بدايات ثقافة شبابية مضادة

لم يسبق للمغرب أن اقترح وضع استراتيجية واضحة في مجال التربية الفنية، أو اهتمت السلطات العمومية بضرورة تطوير وتشجيع الشباب على تكوين نظرة مستقلة للعالم من خلال الاطلاع على الأعمال والتيارات الفنية الكبرى التي طبعت تاريخ البشرية، أو إذا حصل ذلك فإنه غالبا ما يكون محدودا، جزئيا وثانويا. فعلى عكس المعارف المدرسية التي يكتسبها الطفل والشباب تتطلب التربية الفنية اتصالا مباشرا مع الأعمال الفنية وزيارة المتاحف، والمسارح، وقاعات العروض الموسيقية والسينمائية، وتطوير فرص التفاعل المباشر للإبداعات، بل والممارسة الفعلية للفنون إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويمكن اعتبار سنة 2003 منعطفا كبيرا في تطور نظرة المجتمع المغربي لشبابه. إذ كانت مدينة الدار البيضاء مسرحا لحدثين كبيرين صنعهما شباب يعبرون، كل بطريقته، عن نوع من "الثقافة المضادة" لما هو سائد. يتمثل الحدث الأول في اعتقال ومحاكمة 14 شابا يمارسون موسيقى الروك ووجهت لهم اتهامات بأنهم من "عبدة الشيطان"، ترتب عن الاعتقال والمحاكمة تعبئة شبابية وإعلامية وفنية غير مسبوقة أدت إلى إطلاق سراحهم. وقد كان هذا الحدث مناسبة لمناقشة الأذواق الموسيقية المتأثرة بتيارات عالمية أو "غربية" لشريحة من الشباب المغربي في المدن.

في 16 ماي من السنة نفسه قام أربعة عشر شابا، ينتمون لأحياء فقيرة في الدار البيضاء، بعمليات انتحارية ذهب ضحيتها ما يقرب من أربعين شخصا في أماكن تم اختيارها بدقة.

هذان الحدثان أنتجا صدمة كبرى في المجتمع المغربي، ولاسيما العمليات الانتحارية، وقد دفعا الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى الانتباه للتحولات العميقة التي يعيشها المجتمع المغربي، وإلى إعادة التفكير في موضوعات قيم وثقافة الشباب، لأنهما –أي الحدثان– يبرزان، وبقوة، نمطين من المنطق والتفكير والشعور –منطق القطيعة، ومنطق التصالح والتركيب– يعتملان ويغذيان التوترات الدائمة التي يعيشها الشباب المغربي المتمدرس، القاطن في المجال الحضري أو على هامشه، والذي يواجه صعوبات كبرى في مسار إدماجه داخل المجتمع.

ولتغليب منطق التصالح والتركيب لا مناص من وضع وتشجيع مقاربات للتنشئة بالاعتماد على الممارسات الشبابية في المجالات الفنية والثقافية. ولعل نجاح مهرجان "لبولفار"، وغيره من المهرجانات الشبابية التي أنشئت بعده، ونوع الشراكة التي تجمع مجلس مدينة الدار البيضاء والجمعية التي تنظمه، يمثلان تجارب رائدة ترسم طريقة لتأطير وتنظيم العمل الثقافي الشبابي المحلي.

وفي إطار العملية السياسية الشاملة التي يشهدها المغرب من خلال مأسسة ودمقرطة الحياة السياسية، والاتجاه نحو إعادة هيكلة الدولة لإقامة جهوية موسعة، فإن لا مهرب للفاعلين السياسيين والاجتماعيين (أحزاب سياسية، نقابات، منظمات المجتمع المدني...) من الحقيقة التي تقتضي بأن الفن والثقافة لن يلعبا دورهما في إدماج الشباب إلا بإعادة تأسيس للسياسة الثقافية وتجديدها. وهو ما يتعين أن تعيه النخب المحلية من خلال تملك مجموعة من الرافعات المؤسسية والثقافية، وترجمتها من خلال تدخلات ملزمة لتشجيع الشباب على الممارسات الثقافية، وتوفير شروط مناسبة لتفتح مواهبهم وكفاءاتهم واهتماماتهم الفنية والثقافية.

6. الممارسات الثقافية الجديدة للشباب والثورة الرقمية

تتوسع شبكة الإنترنيت في المغرب بسرعة كبيرة، ساعد على ذلك سياسة تشجع نشر التكنولوجيات الحديثة، كما تنقص تدريجيا أسعار التجهيزات، والربط في شبكة الإنترنيت. ويشكل الامتلاك المبكر للحاسوب فرصة لتنمية الاستقلال الذاتي للمراهقين والشباب. فضلا عن هذه التقنيات الرقمية تحولت إلى فضاء مفتوح للعلاقات الاجتماعية بالنسبة للشباب، وهو ما تبينه الوتيرة السريعة لانخراط المغاربة في فيسبوك Facebook، حيث تجاوز عددهم في هذا الموقع الاجتماعي أكثر من ثلاثة ملايين بارتفاع شهري يصل إلى 6,2%، ويمثل الشباب ما بين 18 و34 سنة الأغلبية بما نسبته 70% (62% ذكور و38% إناث). النمو الكبير لعدد المغاربة المستعملين للإنترنيت انعكس على نشاط التدوين في المغرب. هناك عشرات الآلاف من المدونين الذين التحقوا بالشبكة وأصبحوا من بين أنشط المدونين

على الصعيد العربي. ومعلوم أن فتح مواقع للتدوين والإشراف على تطعيمها يوميا جعل من أصحابها "منتجين ثقافيين"، و"مواطنين" يشاركون في مناقشة قضايا مجتمعية وسياسية وثقافية، بل وأصبح لهم وزن يؤثرون من خلاله في طرق تدبير الشأن العام، ويشكلون سلطة رقابة إن لم نقل "سلطة مضادة" تفضح التجاوزات والفساد.

ومن المؤكد أن الثورة الرقمية توفر للشباب إمكانيات متجددة لاختيار زمن ووضعية استهلاك الوسائط التقليدية من صحف، وإذاعات، وتلفزات. بفضل هذه التقنيات يمكن للمرء أن يقوم بتحميل المادة الفنية أو الثقافية التي يختار في الوقت الذي يشاء، فضلا عن أنها تساهم في نشر ممارسات فنية من طرف الشباب. وأما ممارسة القراءة فإنها تشهد تحولا تاريخيا مع توسع القراءة على شاشة الحاسوب، وتكاثر العروض النصية الرقمية.

ويمكن القول بأن الثورة الرقمية بصدد خلخلة العادات وأنماط الاستهلاك الثقافية، خصوصا في أوساط الشباب الذين حصلوا على تمدرس أو تعليم معقول، أو يتوفرون، وبشكل غير مسبوق، على إمكانية ولوج المعلومات، والمعارف والثقافات. الأمر الذي يسعف على الإقرار بكون وسائط الاتصال الرقمية نجحت في "دمقرطة الثقافة".

غير أن الواقع يتطلب من السلطات العمومية الانخراط في عملية شاملة لإعادة الاعتبار للشؤون الثقافية، وبناء تصور يُعلي من شأن الخزان الثقافي والرمزي الوطني، ويتفاعل مع مقومات الثقافة الحديثة، ويوظف التقنيات الجديدة بطرق تمتلك ما يلزم من شروط الجذب لتحسيس وإشراك الشباب في كل ما يهم الحياة العامة للمجتمع.

هذا على صعيد الخصاص في التجهيزات والمنشآت العمومية، وغياب فضاءات العيش واللقاء للشباب المغربي، وكيف عوضت وسائل التكنولوجيا الرقمية عجز الدولة، ووفرت أنماطا جديدة للممارسة الثقافية للشباب. لكن ما هي أدوار منظومة التربية والتعليم في التنشئة والإدماج؟ وكيف تدبر وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الثقافة، العجز في الوسائل المرصودة لتوفير عروض قابلة لاستقبالها إيجابيا من طرف الشباب؟ ثم ما هي المجهودات المبذولة لتعميم استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة والعوائق التي تعترض عملية التعميم؟

7. الثقافة السياسية وإدماج الشباب

تؤكد كل الدراسات والمعطيات على لامبالاة أو عزوف شرائح واسعة من الشباب عن العمل السياسي. وتشكل السياسة أضعف رابط قياسا إلى الروابط العائلية والدينية والاجتماعية. ولا يعني الموقف السلبي من العمل السياسي الحزبي تحديدا، غياب الاهتمام بالقضايا والمستجدات السياسية. كما أن المعاينة السلبية في الحاضر كثيرا ما تقارن بما كان عليه الشباب في الماضي القريب من انخراط أكبر، نسبيا،

في الممارسة السياسية. طلائع الحركة الوطنية كانوا كلهم شبابا، كما هو الشأن بالنسبة للشباب الذين تشبعوا بالايديولوجيات الاشتراكية في الستينيات، أو تأثروا بمرجعيات اليسار، ثم الظهور التدريجي للاتجاه "الإسلامي" ابتداءا من السبعينيات. هناك ما يشبه مسارا خطيا من المشاركة المكثفة للشباب في السياسة إلى التراجع التدريجي والارتكان إلى اللاتسيس.

ومع ذلك لا بد من إدخال قسط من النسبية على هذه المعاينة؛ أولا، لأن العزوف عن السياسة مسّ الطلبة أكثر من غيرهم من الشباب؛ ثم هناك جزء من الطلبة دخلوا إلى السياسة عن طريق الدين.

ويلاحظ المهتمون بالشؤون السياسية المغربية أن الثقافة السياسية تأسست منذ البدء على الاحتجاج والحذر من المنافسين السياسيين، وكان ذلك على حساب وضع قواعد ثقافة سياسية مبنية على الحوار والتفاوض. وهو ما أنتج نوعا من البنيات السياسية المغلقة التي غالبا ما تولد صراعات سياسية متوترة.

ومعلوم أن المشاركة السياسية، كما العزوف عنها، يمكن قياسها اعتمادا على مؤشرات **الانخراط في التنظيمات السياسية، التسجيل في اللوائح الانتخابية، والتصويت.**

كل الدراسات التي أنجزت حول هذا الموضوع من 1996 إلى 2011 تُبيّن أن نسبة انخراط الشباب في الأحزاب السياسية لا تتجاوز 1,7%. وهي نسبة لا تقتصر على الشباب وإنما تهم شرائح اجتماعية أخرى. تبلغ في فرنسا نسبة المنخرطين في الأحزاب 6% بالنسبة لكل السكان و4% من الشباب.

جدول: نسبة غير المنخرطين في الأحزاب السياسية

البلد	المجموع	ما بين 15 و29 سنة
المغرب 2007	97,2%	98,3%
فرنسا 2006	94,1%	95,9%
مصر 2008	95,7%	97,1%
إسبانيا 2007	95,3%	94,9%

المصدر: *Jeunes, culture et insertion, état des Lieux*

يُبين الجدول أعلاه أن الإدماج السياسي المؤسسي من خلال الانخراط الفعلي في الأحزاب يبقى محدودا في المغرب، وفي غيره من البلدان. وهو ما يفترض، لربما، التفكير في أشكال جديدة من الانخراط السياسي والأيديولوجي تتجاوز دوائر النضال الحزبي الحصري وقادرة على جذب نسبة أكبر من المتعاطفين.

الامتناع عن التصويت

ينظر إلى السياسة، في الغالب الأعم، نظرة سلبية وهو ما يمثل عائقا ثقافيا وسيكولوجيا. وذلك أن نسبة المغاربة الذين يعتبرون السياسة مهمة لا تتجاوز 24% حسب wvs2001، و25% ليست مهمة، و49,5% لا أهمية لها، أما البحث حول القيم (2004) يظهر أن نسبة الشباب الذين يصرحون بعدم منح أي اهتمام للسياسة تصل إلى 22,8%.

وعلى مستوى السلوك فإن هذه اللامبالاة أو قلة الاهتمام إزاء السياسة تظهر بطرق مختلفة في طليعتها عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، والامتناع عن التصويت.

علما أن هناك فارقا بين الاهتمام بالسياسة بالمعنى العام للكلمة، أي تتبع المستجدات من خلال وسائل الاتصال أو غيرها، وبين الانخراط في المؤسسة الحزبية (الانتماء لحزب، والتعبئة من أجل المشاركة والتصويت...).

هناك ثلاثة أشكال من الامتناع:

- يعود الشكل الأول إلى اللامبالاة التامة أو الجهل؛
- أما الثاني فهو نتاج انعدام الثقة في المؤسسات (البرلمان، الأحزاب السياسية، أو السياسة بكيفية عامة). وهو موقف ينطلق من أفكار أو أحكام "بسيطة" مؤداها أن السياسيين لا يسعون إلا إلى ضمان مصالحهم الخاصة، وفاسدون"، و"منافقون" إلخ.
- في حين أن الشكل الثالث من العزوف والامتناع مبني على اختيار إيديولوجي، وتقدير سياسي يعبر عن استياء من مآلات السياسة، واختلافات في التوجهات.

ويظهر من خلال هذه الأشكال الثلاثة للعزوف أن هناك نوعا من الطلاق مع السياسة. لكل موقف أسبابه، والفئات الاجتماعية التي تتخذه، وبالتالي لا يمكن لإدماج الشباب في السياسة أن يتم بالطرق نفسها، فضلا عن أن أكثر الفئات التي تمتنع عن المشاركة في السياسة هي تلك الحاصلة على تكوين عالي. ولذلك سيكون من الخطأ الاستمرار في اعتبار أن المشاركة السياسية تتمخض، ضرورة، من التعليم والوعي السياسي للشباب.

كلما تطور المغرب، ماديا وثقافيا، كلما تصاعدت نسبة الشباب المحرومين، وكلما وجد الفاعلون السياسيون صعوبات في التواصل معهم.

أبرز مثال يتجلى في شباب 20 فبراير الذين يجسدون ثقافة جديدة من الامتناع رفعوها إلى مستوى المقاطعة المنهجية والجماعية. هم شباب مسيسون لكن يسعون إلى سياسة مغايرة تماما بالامتناع عن المشاركة في البنيات السياسية الموجودة. وهو الموقف الذي عبروا عنه في سياق الاستفتاء على الدستور (1 يوليوز 2011)، والانتخابات التشريعية (25 نونبر 2011).

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسة التي تعزز مواقف الامتناع عن المشاركة السياسية فيما يلي:

- انعدام الثقة في المؤسسات والفاعلين السياسيين؛
- امتناع يعبر عن موقف مفكر فيه، ومقصود احتجاجا على الوضع السياسي.

جدول: نسبة الناس الذين لا يثقون في المؤسسات السياسية حسب العمر

العمر	29-15	49-30	50 فما فوق
الأحزاب السياسية	66,2%	63,2%	60,1%
البرلمان	61,6%	54,6%	44,3%
الحكومة	50,4%	44,5%	36,3%

مصدر: *Jeunes, culture et insertion*

8. التحول إلى العمل الجمعوي والثقافة المدنية

من الواضح أن مؤشرات الانتماء الحزبي، والتسجيل في اللوائح الانتخابية، والتصويت لا تفسر، وحدها، موضوع المشاركة في الشأن العام، لأن هناك أشكالا جديدة من الممارسة انخرط فيها الشباب منذ التسعينيات، تجرى على صعيد المجتمع المدني.

تبلورت ثقافة مدنية جديدة حيث عوضت الممارسة الجمعوية، إلى حد ما، الممارسة السياسية، وغالبا ما وجد فيها البعض بديلا لانعدام نجاعة العمل السياسي الحزبي. ولذلك تنامى الاهتمام بالعمل الجمعوي وتوسعت دوائر الانخراط فيه، حيث استقطب عددا من "المناضلين" الذين أحبطهم العمل السياسي المباشر، بقدر ما أغرى شرائح متحمسة للفعل والمشاركة.

ويمثل هذا الانتقال اتجاها يؤسس لعلاقة جديدة مع الشأن العام، سواء من خلال الانخراط الفعلي في الجمعيات التي انتشرت بكيفية واسعة في كافة أرجاء المغرب، أو من التعبير عن الرغبة في ذلك.

وحسب البحث حول القيم (2004) 0,6% من الشباب ينتمون إلى أحزاب سياسية و8,8% لجمعية من المجتمع المدني (جمعيات التنمية المحلية أو حقوق الإنسان...). في حين أن 10,7% يتمنون الانخراط في حزب سياسي مقابل 43,9% يتطلعون إلى الانضمام لجمعية من المجتمع المدني.

لم يقتصر الأمر على الوسط الحضري وإنما بدأت حركية واضحة لتأسيس جمعيات في العالم القروي، بل هناك تجمعات قروية انتظمت في جمعيات للمطالبة بتوسيع شبكة الكهرباء، الماء الصالح للشرب، مستوصفات، طرق، سيارات إسعاف... ويمثل الشباب الشريحة الأكثر نشاطا في هذه المجالات، ومن

المعلوم أن تسيير جمعية يتطلب معرفة وممارسة، الأمر الذي شجع شبابا متعلما على الانخراط في هذه الحركية الجمعوية العامة. وهو ما سيغير، بالضرورة، مجموعة من العلاقات التقليدية الأبوية في العالم القروي.

ويمكن القول بأن تأسيس جمعيات لم يعد مجرد وسيلة بالنسبة للشباب للدفاع عن بعض القيم والمثل، وإنما، أيضا، إطار التحقيق أهداف خاصة، وهو ما يشكل منعطفا دالا في علاقة الشباب بالممارسة الجماعية المنظمة.

9. الثقافة الدينية وأشكال التدين الجديدة لدى الشباب

لا يجب الخلط بين "عودة الدين"، والصحوة الدينية أو حركية الأسلمة، لأنها تخضع لثلاثة أنماط متميزة تعود إلى الممارسات الدينية، وإلى التظاهرات الجماعية المنظمة في شكل جمعيات دينية وزوايا، ثم إلى استعمال المرجعية الدينية لأهداف سياسية (الإسلام السياسي، أو الإسلام الجذري...).

مختلف الدراسات التي أجريت على الشباب، وخصوصا الطلبة، في علاقتهم بالمسألة الدينية، أظهرت زيادة ممارسة الصلاة لديهم. فحسب بحث أجري سنة 1980 (محمد طوزي) أن 8% فقط كانوا يصلون بانتظام، و26% بالمناسبات، و49% لا يصلون. بعد ذلك أجري بحث سنة 1992 (رحمة بورقية) بيّن أن 54% من الطلبة يصلون. ومع ذلك يبقى الشباب أقل تدينا من آبائهم، إذ حسب البحث حول القيم (2004)، فإن 50% من الشباب يؤدون الصلاة بانتظام مقابل 94% عند الكبار.

كما تبين هذه المعطيات أن ممارسة الصلاة اليومية كثيرا ما تكون فردية (رشيق 2007)، أما صلاة الجمعة فإن 51,7% يؤدونها بشكل منتظم في المساجد. لا تعني الممارسة الفردية النزعة الفردانية أو الإعلاء من قيمة الفرد، أو أن التعامل مع الدين مسألة خاصة وشخصية لكن هذا لا يعني أيضا أن مظاهر جديدة للفردنة أو للاستقلال الذاتي على المستوى الديني بدأت تبرز، بسبب ما يشهده المجتمع المغربي من تحولات، والإمكانات الكبيرة التي أصبحت تتوفر للشباب بفضل التعليم ووسائل الاتصال الكلاسيكية والرقمية، ولمصادر بث القيم الدينية، وطنيا وعربيا ودوليا.

وهكذا يبدو أن العلاقة بالدين أصبحت تتشكل، بكيفية تدريجية، خارج أو على هامش المؤسسات التقليدية. فالولوج الحر للمعلومات الدينية ينمي الاستقلال الذاتي النسبي للفرد ويفتح المجال لتنوع وتعدد القيم. أنتجت هذه الوضعيات التي يكون فيها العرض الديني متنوعا و يتخذ مظاهر جديدة على مستويات اللباس، والعلاقة بالسياسة، ومع تراث الزوايا والطرق...إلخ.

10. الشباب واللباس

هناك من الشباب من يرفض الحجاب مؤكدين على الطابع الشخصي الحميمي للإيمان الذي ليس في حاجة إلى المظاهر، ويرون بأن الإيمان لا علاقة له باللباس، بل منهم من يعتبر أن الحجاب يشكل عامل تقسيم داخل الجماعة.

وقد بينت دراسة سنة 2006 بأن 38,9% من النساء المستجوبات (237 من 609) يرتدين الحجاب، أغلبيتهن (69,6%) قررن ارتداء الحجاب قبل السن 25 سنة، و11,2% بعد سن 35 سنة (رشيق 2007)، 75% منهن يصرحن بأن امرأة لا ترتدي الحجاب يمكن اعتبارها مسلمة، 9,9% يرين العكس.

غير أن مسألة اللباس تطرح على الإناث أكثر مما تطرح على الذكور، حسب نفس البحث (2006) 24,4% يصرحون بأن هناك "زيا إسلاميا". المهم أن المغامرة في تأويل اختيار اللباس –خصوصا لدى الإناث– من زاوية اعتبار الحجاب نوعا من التعويض أو السيطرة يبقى تأويلا غير دقيق. وما تسمح به المعاينة هو نوع من المزج بين ثلاثة أنظمة من اللباس: تقليدي، غربي، "ديني". لأن الحجاب قد يتم ارتداؤه مع سروال عصري بدون أدنى شعور بالتناقض، أو مع قفطان تقليدي. لكن نجد في المقابل بعض التيارات الدينية التي تتشدد في ما تنعته باللباس الإسلامي بفرض زي صارم على المرأة مثل النقاب، أو اللباس "الأفغاني" لدى الرجال.

إن مختلف البحوث التي أجريت حول علاقة الشباب بالدين تبين بأن مواقف الشباب تتحدد بوضعهم كشباب، وبالسياق السياسي ولما يتداول من قيم سياسية ودينية في مختلف أنماط التواصل. يتفاعل الشباب بشكل كبير، مع ما يعرض عليهم في وسائل الاتصال، والمدرسة، والمسجد، والكتاب، والسوق غير المنظم للأشرطة السمعية والبصرية، ولاسيما ما يعرض في الشبكة العنكبوتية.

تساعد التوجهات الدينية للشباب على فهم التحولات التي تحصل على القيم وعلى طرق التفكير والتصرف، وعلى مسار الإدماج. وهو أمر يحتاج، في الواقع، إلى دراسات أخرى لاستجلاء التحولات الحاصلة على علاقة الشباب بالدين وفرص إدماجهم أو عدمه في المجتمع. أما إذا أضيف إلى ذلك مظاهر جديدة من قبيل أنشطة الزوايا والطرق، وبعض الجماعات الصوفية، والتي بدأت تجد لنفسها مجالا في الإعلام، وما تولده هذه الممارسات المتجددة لأنماط خاصة من الطقوس ومن العلاقة بالدين، كل ذلك يستلزم بحوثا ميدانية لفهم دلالات هذه المظاهر وتأثير هذه الممارسات الجديدة على مسار إدماج الشباب في المجتمع.

واقع حال الثقافة و الشباب حسب المجالات

المنظومة التعليمية والمسألة الثقافية

تأخر المغرب في تعميم التمدرس والتعليم، كما أن منظومته تعاني من نسبة كبيرة من الهدر المدرسي حتى حين اتخذ قرار التعليم الإجباري للأطفال من 6 إلى 14 سنة. ومن المعلوم أن المجتمعات التي نمت هي تلك التي أنشأت منظومة تعليمية عصرية، ووفرت لناشئتها وشبابها شروطا أكبر للإدماج والانخراط في الحياة العامة للمجتمع.

ويؤكد مسؤولوا وزارة التعليم المدرسي، والمجلس الأعلى للتعليم على أهمية الأبعاد الثقافية للمؤسسة التعليمية، وإدراج مواد وأنشطة ذات مضامين ثقافية في الحياة المدرسية. وهو ما يظهر من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية وفنية عادية، أو في المناسبات الوطنية والدولية، أو المسابقات، أو في مهرجانات المسرح المدرسي، والفيلم التربوي ومهرجان الشعر، فضلا عن إدخال مادة "الثقافة الفنية" في الجذع المشترك للباكالوريا.

ومهما تكن مرتكزات فهم الوظيفة الثقافية للمدرسة، وغايتها الإدماجية، فإن الممارسة تظهر صعوبات كبرى تتمثل في أدوار المكونات الأخرى للعملية التعليمية في إبراز هذه الأبعاد وترجمتها في برامج وخطط أو عرقلتها على الأقل. وعلى رأس هذه المكونات، مديرو المؤسسات وهيئة التدريس، وقابلية التلاميذ والشباب على التفاعل مع هذه البرامج، والآباء، ثم المحيط العام للمنظومة التعليمية. كما أن هذا التوجه مرتبط بالإدارة، وبفضاءات محفزة، وبتكلفة، فهناك فارق بين الرغبات والمقررات، وبين تدريسها (مثال التربية الموسيقية).

وتصطدم الوظيفة الثقافية للمنظومة التعليمية ودورها في إدماج الشباب، بالفهم الملتبس للثقافة داخل هذه المنظومة ، بل في المحيط العام الذي تتحرك فيه، كما تعرف نقصا بينا في المعطيات الكمية والنوعية حول موضوع حضور أو غياب الثقافة في التعليم ودورها في التنشئة العامة للشباب وإدماجهم في المجتمع.

وفي الحديث عن أدوار المدرسة ومضامينها الثقافية يتعين التمييز بين مستويين:

- الإدماج المدرسي بما يفيد توفير خدمات لكافة أفراد المجتمع وتمتيعهم بمقعد بيداغوجي محصّن، مع العمل على الاحتفاظ بجميع المتعلمين الذين يلجونها حتى يكتسبوا تعليمهم الأساسي.

- الإدماج الاجتماعي، ويقضي بخلق شروط جديرة بتسهيل انخراط الشباب في الحياة الاجتماعية، واكتساب مهارات وقدرات تسعفهم على إنجاح الاندماج، لذلك ينبغي تفادي تحميل المسؤولية كاملة للمدرسة في الصعوبات التي تعترض الشباب في مسار إدماجهم، حتى لا يفقد الناس ثقتهم في المدرسة ويتخلون عن دعمها وتقويتها. وهو ما تعاني منه المنظومة التعليمية المغربية حاليا.

فالمدرسة أداة للإدماج وليس للإقصاء، وهي ليست الفاعل الوحيد على صعيد التحسيس بأهمية التربية على الفن والثقافة، لأن المدرسة تستهدف التفتح والتحكم في الذات، والاختيار والتعلم الدائم. وأما الثقافة بمعناها العام فهي توجد خارج أسوار المدرسة، في الأسرة، والشارع، والمسجد، والفضاءات المختلفة المرصودة للممارسات الثقافية، ووسائل الإعلام.

إضافة إلى تنوع مكونات المنظومة التعليمية من مدارس عمومية وخاصة، عصرية وعتيقة، وقطاعية. وهو ما يعطي لهذه المكونات مضامين تربوية وثقافية مختلفة. ينتج هذا التنوع تكوينا مختلفا ومسارات متفاوتة في الوقت الذي لا نكف فيه عن القول بأن دور المدرسة يتمثل في جعل التلميذ يكتسب منظومة قيمية ومعرفية جديرة بإدماجه مهنيا واجتماعيا. وإقرارا بالدور الثقافي للمدرسة في تسهيل عمليات اندماج التلاميذ والشباب في النسيج الاجتماعي من خلال تلقيه تكوينا صالحا يؤهله للحصول على عمل، وتزويده بوسائل تسعفه على بناء مشروعه الشخصي والمهني.

غير أن هناك التباسات تلف عملية تصور وإدماج الأبعاد الثقافية في المنظومة التعليمية تتجلى، حسب المجلس الأعلى للتعليم، في أمثلة تشخيصية عن واقع البعد الثقافي في المدرسة المغربية. ويتعلق الأمر بثلاثة أمثلة دالة:

1. الثقافة في المناهج والبرامج والتكوينات والطرائق

- التباس مفهوم الثقافة والبعد الثقافي في المناهج والبرامج، وهو التباس ناتج عن غياب تصور واضح في هذا المجال؛
- النزوع نحو المطابقة بين المعارف المدرسية والثقافة؛
- استمرار العوائق اللغوية أمام الاكتساب الثقافي وعدم وضوح الخيارات المرتبطة بها؛
- هيمنة النزعة التخصصية التي تقضي إلى تجريد بعض الموارد كالعلوم والتقنيات من بعدها الثقافي؛
- حصر الاهتمام بالثقافة في التكوينات الجامعية في مادة الثقافة العامة، ونهج التدريس التقني للعلوم دون تعليم تاريخها والثقافات الإنسانية المرتبطة بها؛
- عدم بروز البعد الثقافي في التوجيهات والمقاربات البيداغوجية من حيث المضامين والطرائق والأنشطة الداعمة؛

- افتقار المناهج التعليمية لأي مُكوّن جهوي كفيل بنقل الثقافات المحلية (الأمازيغية، الحسانية...)؛
- عدم استثمار منظومة التربية والتكوين لانتشار تكنولوجيات الإعلام والتواصل لدى الشباب على الصعيدين الوطني والدولي في تيسير ولوج الثقافة، والتفاعل الثقافي في مجتمع معولم.

2. الثقافة في تكوين الأطر التربوية

لا يبدو، في هذا المجال، أن الثقافة تحظى باهتمام خاص في استراتيجية تكوين الأطر التربوية وبرامجه، وهو ما ينعكس، سلبا، على التكوينات العامة التي يتحصلها هؤلاء المكونين.

3. الثقافة في الحياة المدرسية والجامعية

يظهر التشخيص الأولي لمدى حضور الثقافة في حياة التلميذ وهو في المدرسة، أو الشاب وهو يكتسب تكوينه في الثانوية والجامعة، في أمرين اثنين: أولهما، ضعف الاستثمار في البرامج ذات الحمولات والمضامين الثقافية، وثانيا محدودية الاهتمام بالأبعاد التكوينية للثقافة العامة بكل تعبيراتها.

كما تؤكد العلاقة بين المنظومة التعليمية والثقافة على مفارقة واضحة لدى من يضع التصورات والبرامج ويحدد أدوات التنفيذ، ذلك أنه إذا بدا أن هناك وعيا بأهمية التأطير الثقافي لليافعين والشباب داخل المدرسة، فإن هذا الوعي لا يجد سبيله إلى التطبيق في الواقع، ولا سيما في مدارس وثانويات الأحياء الهامشية، والمدن الصغيرة، وفي العالم القروي.

إضافة إلى ذلك هناك تفاوتا في الولوج إلى الأنشطة الثقافية بين المؤسسات التعليمية، مع العلم أنها ضعيفة ولا تحترم انتظامية محددة، ومشتتة، بحيث تضيع جل المجهودات المبذولة على هذا الصعيد.

كما أن كل المهتمين بالبعد الثقافي داخل الحياة المدرسية والجامعية يفتقدون إلى معطيات كمية وكيفية حول الممارسات الثقافية الفعلية التي تجري في المؤسسات التعليمية، وغياب أي عمل تقييمي لهذه البرامج الداعمة للتعلّم، وانعكاساتها على مسار إدماج الشباب في الحياة العامة.

أما على صعيد الجامعة فيلاحظ:

- محدودية برامج عمل ثقافية بشراكة مع الطلبة لتنشيط الحياة الجامعية ومنحها أبعادها الثقافية الداعمة؛
- وجود عدد من التجارب الجامعية الناجحة التي تحتاج إلى تقويم نتائجها ومردوديتها، والعمل على تعميمها على الكليات والمؤسسات الجامعية؛
- ضعف الاستثمار المادي في البرامج الثقافية يمثل عائقا أمام كل المبادرات الجادة الهادفة إلى الجمع بين التكوينات الضرورية والتحصيل الثقافي؛

- تشوش المقاربات البيداغوجية المعتمدة وتأثيراتها على اكتساب روح الاطلاع لدى الشباب، وتمكينهم من المعرفة، ومن طرق تساعدهم على التفكير واكتساب مهارات تخول لهم إمكانيات الاستعمال الوظيفي للمعارف؛
- ترتب عن مظاهر هذا العجز إحساس بأن المدرسة والجامعة لم تعد مؤسسات للارتقاء الاجتماعي، أو فضاء تتوفر فيه شروط التحصيل العلمي النافع أو التأطير الثقافي المساعد على بناء شخصية الشاب وتأهيله للاندماج في المجتمع.

تسعف معطيات هذا التشخيص على استنتاج ما يلي:

- الافتقار إلى مشروع ثقافي واضح ببرامج عمل محددة في منظومة التربية والتعليم، والتباس في فهم المكوِّن الثقافي داخل هذه المنظومة؛
- تفاوت صارخ بين إعلان النوايا والحديث عن أهمية البعد الثقافي للمؤسسة التعليمية، وبين محدودية الاستثمار، في هذا المجال والاقتصار على أنشطة موسمية وبرامج لا تتوفر فيها الفاعلية وشروط الاستدامة؛
- نقص بَيِّن في البنيات التحتية والتجهيزات المناسبة والحوامل الثقافية؛
- تشوش في تدبير الاستعمالات اللغوية، ونتائجها السلبية على الممارسات الثقافية لليافعين والشباب؛
- تكلفة عجز المؤسسة التعليمية عن القيام بوظيفتها الثقافية.

يؤدي المغرب ثمنا باهضا بسبب قصور المؤسسة التعليمية في الاستثمار في البرامج الثقافية تتجلى مظاهره فيما يلي:

- ارتفاع معدلات الإقصاء في صفوف التلاميذ والشباب، وضعف الاندماج المدرسي والاجتماعي (ما يقرب من 7 ملايين من التلاميذ والطلبة في حاجة إلى تنمية الكفايات الثقافية المؤهلة لاندماجهم الاجتماعي. كما أن نسبة الهدر ما بين 6 و11 سنة: 8%، و12 و14 سنة 31,22%. أما معدلات استكمال الدراسة (بالنسبة لفوج نظري من 100 متعلم) 83% يحصلون على الشهادة الابتدائية، 57% يستكملون المرحلة الإعدادية، و15% يحصلون على الباكالوريا، وأقل من 3% يحصلون على الإجازة)، هذا فضلا عن ما يقرب من 850 ألف طفل خارج المدرسة لا تشملهم برامج التربية غير النظامية [1].
- انعكاسات هذه المعدلات على الاندماج الاجتماعي والتماسك الوطني، يتفاقم أكثر بمحدودية الاستثمار في الثقافة كعامل لتعزيز هذا التماسك؛

[1] معطيات المجلس الأعلى للتعليم في جلسة الاستماع

- تكريس انعدام الثقة في المؤسسات والنقص في الوطنية والمواطنة؛
- توسع دائرة الانغلاق الثقافي بما لا يتماشى مع مجهودات التحديث؛
- ازدياد معدلات الانحراف الاجتماعي: التطرف، السلوك اللامدني؛
- تفاقم صعوبات الإدماج المهني المستدام.

واعتبارا لهذه المعطيات والتوصيف والاستنتاج، تظهر بوضوح عوامل الاختلال في المنظومة التربوية في علاقتها بالبعد الثقافي، وفي عجزها عن المساهمة العامة في إدماج الشباب، علما بأن قطاع التربية والتعليم يشكل الميزانية القطاعية الأولى للدولة، وبأن المغرب بذل مجهودا ماليا كبيرا منذ سنة 2001 بزيادة 7% سنويا، في حين أن الحصيلة هزيلة قياسا إلى بلدان مشابهة، وهو ما يترتب عنه تداعيات سلبية من بينها:

- عدم تلاؤم التكوينات مع متطلبات سوق الشغل؛
- عدم التحكم في اللغات والمعارف الأساسية؛
- التركيز على الحفظ بدل التحفيز على التفكير؛
- توترات اجتماعية ومظاهر تطرف؛
- اهتزاز في القيم (انتشار ظاهرة الغش...).

حدود السياسة العمومية تجاه الشباب، وإمكانيات التطوير

تعاني السياسات العمومية المرتبطة بشؤون الشباب والرياضة، من مشكلة قرار سياسي، حيث ينعدم التراكم والانسجام والاستمرارية في القرارات التي تتخذ. تعتمد إجراءات في مجال معين، وترصد له الوسائل المتاحة، وبمجرد تغيير المسؤول السياسي يتجمد تنفيذ هذه الإجراءات، أو يحرفها عن مسارها وغالبا ما يتم إلغاؤها بدون مبررات معقولة.

ولأول مرة انخرط هذا المرفق الحكومي في نهج "سياسة مندمجة" بهدف وضع ما نعت بـ "استراتيجية وطنية مندمجة للشباب"، لتصحيح، ولو نسبيا الاختلالات، وأشكال النقص المختلفة التي تعاني منها السياسة العمومية في مجالات الشباب.

يعرف هذا القطاع أربع مشكلات كبرى:

1. تتمثل المشكلة الأولى في التصور التقليدي الذي يحمله المسؤولون عن الشباب، وعن طرق إدماجهم في الحياة العامة؛
2. ضعف البنيات التحتية، مع تفاوت في تمركز التجهيزات بين المدن الكبرى والمتوسطة، والصغرى، والعالم القروي. وهو ما يترجم واقعا غير متساو، وغير عادل. ومن ثم فإن ما هو متوفر من تجهيزات لا يتناسب، نهائيا، مع الانتظارات والحاجيات؛

3. تدخل الفاعلين السياسيين دائما بشكل متأخر، لدرجة يزداد الخصاص، ويتفاقم العجز، بل وكثيرا ما تصبح وسائل التدخل متجاوزة، وغير ذات تأثير في أوضاع الشباب؛

4. تباين صارخ بين العرض العمومي وبين الحاجيات الفعلية للشباب، وطنيا وجهويا ومحليا، فضلا عن نقص في الموارد البشرية المؤهلة لتدبير وتنشيط المنشآت، على تواضعها وقلتها، التي يرتادها الشباب.

عوامل مترابطة جعلت الشباب المغربي يقاطع مؤسسات الوزارة، ويخلق لنفسه بدائل كثيرا ما تعطي نتائج لا تساعده على التواصل مع المجتمع والاندماج فيه. علما بأن هوية الشباب تعرضت لتغيرات كبرى، كما أن وسائل التكنولوجيا الحديثة خلخلت علاقاته بالمكان والزمان والصورة والاستهلاك الثقافي لدرجة أصبح لكل شاب، تتاح له إمكانية الحصول على هذه الوسائل، بخلق عالمه الخاص، الواقعي أو الافتراضي. أما بالنسبة للشباب القروي أو المنتمي للعائلات الفقيرة فيبقى عرضة لكل أشكال التأثيرات السلبية. هذا مع أن وزارة الشبيبة والرياضة تستقبل، حسب المسؤولين، ما يقرب من أربعة ملايين شابا سنويا داخل 3000 مؤسسة شبابية ورياضية، أضيفت إليها مجموعة من المراكز السوسيو رياضية للقرب.

وقد أجرت الوزارة مؤخرا 5 دراسات للوقوف عند انتظارات وحاجيات الشباب قصد إعادة صياغة السياسة العمومية في هذا القطاع ووضع "استراتيجية وطنية مندمجة" تشمل التعليم والثقافة، والشباب، والصحة.

وخلصت هذه الدراسات إلى ضرورة:

- إعادة النظر في التصور السائد للشاب والتعامل معه بوصفه فاعلا وليس مجرد مستهلك؛
- اتباع حكامة جديدة في تدبير شؤون الشباب؛
- تهيئة وإنشاء بنيات تحتية ملائمة وتقديم عروض متنوعة قادرة على جذب الشباب (مثال مراكز سوسيو رياضية للقرب ...)؛
- إعادة هيكلة المحتوى ووضع برامج للتكوين قصد تأهيل الموارد البشرية المناسبة لهذه المهام؛
- تقوية الشراكات مع القطاع الخاص، الجماعات المحلية، وجمعيات الشباب؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- إعادة تنظيم العلاقة مع الجمعيات على أساس اقتراح مشاريع للتمويل وللتنفيذ وتستجيب لحاجيات الشباب؛
- إنشاء مراكز مندمجة (التشغيل، الثقافة، المسرح، الصحة...)؛
- إنشاء مراكز السفر والترفيه؛
- إنشاء مراكز التكوين النسوي.

وقد استهدف هذا العمل وضع تصور جديد للمسألة الشبابية، وتطوير عروض موحدة بمحتويات مناسبة

داخل فضاءات ملائمة. وهذا ما يستلزم موارد مالية ضرورية للاستجابة لهذه الانتظارات بهدف تنشيط فئات الشباب بما يتلاءم مع حاجياتهم ويساعدهم على الإدماج.

ولهذا الغرض تمت مضاعفة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة حيث بلغت 0,75% من الميزانية العامة للدولة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الميزانية تبقى هزيلة قياسا إلى الحاجيات التي أبانت عنها الدراسات المنجزة لتوفير الحد الأدنى من شروط إدماج الشباب في أنشطتها.

الشأن الثقافي بين الغنى واللامبالاة

هناك ما يشبه الإجماع على غياب تصور وطني للثقافة يعلي من شأن الخزان الثقافي المغربي في تنوعه وغناه، وخصوبة مقوماته، ويسند المجهودات التربوية في الرفع من مستوى الثقافة العامة، وتعزيز قيم الاجتهاد والمبادرة والإبداع.

وكثيرا ما يقال إنه لمعرفة مدى اهتمام دولة ومجتمع ما بثقافته يتعين النظر في الميزانية المرصودة لهذا القطاع، وفي حالة المغرب فإن ميزانية الوزارة لا تتجاوز 0,50% من الميزانية العامة للدولة.

حين تأسست وزارة الثقافة سنة 1974 استلهمت الدولة المغربية التجربة الفرنسية التي جعلت، منذ الكاتب أندري مارلو سنة 1959، من الثقافة بعدا مركزيا في سياساتها العمومية بإنشاء مراكز ومؤسسات ومعاهد وخزانات داخل وخارج المدن الكبرى، وتقريب المادة الثقافية والفنية إلى أكبر عدد ممكن من الشباب والمواطنين، كما رصدت ميزانيات لدعم الكتاب، والسينما، والمسرح، وكل وسائل التعبير الفنية، وخلقت شبكة هائلة لدور الثقافة.

وقد ميز التجربة الفرنسية الالتزام المبدئي للدولة الفرنسية في الحياة الثقافية والفنية في إطار من الحرية والمبادرة والتشارك، وفي ابتكار "فلسفة عمل" تتحدد من خلالها كل الاختيارات الاستراتيجية التي تمنح المعنى لمجموع المبادرات التي تقوم بها السلطات العمومية في المجالات الثقافية والفنية، ورصد ميزانيات مناسبة للإعلاء من شأن الثقافة والفن والإبداع، انطلاقا من الوعي الجماعي بالأهمية الاستراتيجية للثقافة في إدماج اليافعين والشباب.

حين قرر المغرب إنشاء وزارة للثقافة لم يكن يتوفر، وما يزال، على رؤية دقيقة لأدوار هذا القطاع في التنشئة والإدماج، بل إنه أسسها وهو لا يمتلك أي تجربة دولتية في مجال الالتزام بالشؤون الثقافية والنهوض بها، ويفتقر لأي تصور لسياسة ثقافية شاملة، لها مفعولاتها على المدى البعيد، إضافة إلى هزالة الموارد المالية التي ترصدها الدولة لهذا القطاع.

ويعترف المسؤولون عن الوزارة أن أصحاب القرار السياسي لم يستوعبوا بعد الرهانات الثقافية في عملية إدماج الشباب المغربي، لذلك يكتفون –أي المسؤولون– بالاشتغال بما هو موجود، اعتمادا على ميزانية ضعيفة، في إطار عجز الوزارة عن اقتراح مشاريع قابلة للتمويل، إضافة إلى ضعف واضح في إنجاز الدراسات الضرورية، وفي الكفاءات القادرة على بلورة الملفات وتتبعها وتنفيذها. وكأن الشأن الثقافي متروك بدون بوصلة ولا توجيه ولا يخضع لمنظور محدد في الوقت الذي لا يكف فيه الجميع عن القول بأهمية الثقافة وبدورها في التنمية، وفي تعزيز القيم والحفاظ على الذاكرة الوطنية.

وقد أدى هذا العجز إلى:

- إهدار فرص لا حصر لها للإنتاج الثقافي؛
- إضاعة فرص إدماج الشأن الثقافي في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية؛
- ضعف هذا القطاع في المساهمة في إدماج الشباب؛
- مؤسسات معطلة، ومظاهر فساد وانعدام المسؤولية في تدبيره.

وفي إطار الميزانية المحدودة التي ترصد لهذه الوزارة، فقد دخلت بعض القرارات حيز التنفيذ وبرمجة وبناء مشاريع كبرى مثل المكتبة الوطنية، والبدء في بناء المتحف الوطني للفن المعاصر، والمعهد العالي للفنون والرقص، وكلها بالرباط. وتم خلق مكتبات وسائطية على الصعيد الجهوي بتعاون مع فرنسا، و12 مكتبة بشراكة مع الجماعات المحلية، و200 نقطة قراءة، و43 دار للثقافة، و15 أخرى مبرمجة للبناء. كما تم تجديد بعض المعاهد الموسيقية، وبرمجة بناء معاهد في وجدة وتازة والرباط.

غير أن هذه المجهودات تصطدم بالمشاكل التالية:

- عائق التمويل؛
- ضعف الموارد البشرية المؤهلة لتدبير هذه المنشآت؛
- قلة المناصب المالية لتوظيف أطر لها تكوين مناسب في تنفيذ البرامج والتدبير الثقافي.

وهكذا يتم بناء مكتبات ودور ثقافة وتبقى جامدة بسبب غياب الموارد البشرية والأطر المناسبة. هذا مع العلم أن 1790 موظفا يشتغلون بالوزارة، 30% نساء، و40% في المركز (الرباط)، 62% مرتبين في أقل من السلم العاشر، 32% في السلم الخامس، و15% فقط لهم تكوين جامعي. وهو ما يسمح بالقول بأن الكتلة البشرية العاملة في قطاع الثقافة غير منتجة، ومحافظة قياسا إلى الطبيعة الحيوية للقطاع.

هذا في الوقت الذي انخرط فيه المغرب في دينامية كبيرة في مجال تنظيم المهرجانات التي، وإن كانت في حاجة إلى تقنين، فإنها تحرك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق والمدن التي تنظم فيها، وتشغل عددا كبيرا من الشباب والمتخصصين في التنظيم والتدبير، والطبع، والرقميات، والصوتيات...إلخ.

كما أن مجالات التراث والصناعة التقليدية تمثل كنوزا وطنية يتعين الاستثمار فيها، وتحسيس الشباب بقيمتها الثقافية والعملية، وتوفيرهم التكوين المناسب للاشتغال فيها، سواء على الصعيد المركزي أو على مستوى الجهات التي تزخر بآثار ومهن، وبتنوع ثقافي يحتاج إلى اهتمام وطني.

التكنولوجيات الحديثة: حقائق وفرص إدماج الشباب

أنتجت تكنولوجيا الإعلام والاتصال جمهورها الشبابي، ومنحتهم إمكانيات لممارسات ثقافية جديدة، بل وخلقت المدمنين عليها، وضحاياها، ومن يستعملها بحساب وعقلانية. إلا أن توسع هذه التكنولوجيا ليس متساويا بين كل الفئات الشبابية المغربية، وباستثناء الهاتف المحمول فإن الأدوات الرقمية الأخرى لا يستفيد من استعمالها شباب الأحياء الهامشية أو العالم القروي إلا بشكل استثنائي، أي أن هذه الأدوات منتشرة في الأوساط الحضرية بدرجة أولى.

فكيف يمكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن تساعد على التعريف بالثقافة المغربية، وما هي الكفاءات المتاحة لإنتاج مضامين وطنية؟ وما هي فرص إدماج الشباب عن طريق هذه التقنيات؟

يلاحظ الخبراء المتتبعون لواقع وتطورات وتأثيرات الأدوات الرقمية على المجتمع المغربي أن استعمالها للتشجيع والتعريف بالثقافة المغربية والاستثمار فيها يمكن أن يتأثر بما يلي:

- غياب سياسة حكومية متشاور حولها؛
- ضعف البنيات التحتية التي من اللازم توفرها لاستقبال ونشر منتوجات هذه الأدوات؛
- افتقار إلى العنصر البشري المؤهل والمهيأ للعمل؛
- ارتفاع كلفة الوسائل المالية والبشرية؛
- صعوبات في حكامة البرامج والمخططات أثناء التنفيذ. ومع ذلك فإن وسائل التكنولوجية الرقمية يمكن أن تقوم بوظائف لا حدود لها إذا تم استعمالها على أحسن وجه منها:
- جذب الشباب للاهتمام بأنماط ثقافية جديدة والتفاعل مع المنتوج الثقافي والفني؛
- تطوير استراتيجية وطنية قادرة على إنجاز تركيب مبتكر للسياسات والمبادرات لإدماج الشباب عن طريق الثقافة؛
- إبداع مضامين مغربية تمتلك ما يلزم من الجاذبية والإفادة؛
- خلق بنيات تحتية للإنتاج والتوزيع الرقمي.

تفترض هذه الشروط بلورة رؤية وطنية شاملة في أفق توسيع دائرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تراعي التفاوت، ولا تكرّس "الشرخ الرقمي" بين فئات المجتمع المغربي ولا سيما الشباب، وذلك بتقييم البرامج الحكومية التي أطلقت لحد الآن (إنجاز، مبتكر، انفتاح، انطلاق، جيني، الحكومة الإلكترونية، شبابنا...) والوقوف عند نواقصها ونقط قوتها وإنجازاتها، وإبراز الكيفية التي تم بها ترتيب العلاقة بين استعمال الانترنت وتطوير المضامين الوطنية.

استخلاص

لا يمكن لمحاولة التشخيص هذه أن تدعي الإحاطة بكل المعطيات والمعلومات المتعلقة بنوع حضور الشباب في تصورات القائمين على المرافق العمومية المهتمة بشؤون الشباب. فقد حرص هذا التوصيف على رصد أهم التوجهات والإمكانات، وصور العجز والخصاص التي تنطلق منها السياسات العمومية أو تعاني منها.

وقد كان جليا أن التحولات العميقة التي شهدها ويشهدها المجتمع المغربي تطرح تحديات كبرى على أصحاب القرار في البلاد، تتعلق بالفهم المتجدد لقضايا الشباب والاستماع إلى انتظاراتهم، وإشراكهم في التصور، والتخطيط، والتنفيذ، وتحميلهم مسؤولية تبني هذه الانتظارات وتصريفها في برامج ومسارات حياة كفيلة بإدماجهم في المجتمع، وفي الحياة العامة.

وتبين، من جهة أخرى، أن التطورات السريعة، التقنية والاجتماعية والثقافية، تتجاوز، في كثير من الأحيان، انتباه الفاعلين السياسيين والاجتماعيين... إذ إنه في حالة عجز السلطات العمومية على استنبات قيم الثقافة الحديثة في وقت مبكر، وتراجع أدوار العائلة، والمدرسة في القيام بدور حاسم في عملية تنشئة الأطفال والشباب، والفراغ الثقافي المهول الذي تعاني منه شرائح واسعة من الشباب المغربي في الأحياء الهامشية، والمدن الصغيرة، والقرى، وصعوبات الإدماج عن طريق التشغيل... إلخ. فإن هؤلاء الشباب أصبحوا عرضة لكل التأثيرات السلبية ومادة قابلة للتوظيف في اتجاهات العنف والانحراف والتطرف.

والمؤكد أنه لا أحد يحركه الوهم بأن الثقافة، وحدها، يمكن أن تكون مدخلا حاسما للإدماج، لأنها عامل مكمل للاختيارات الوطنية في التربية والتعليم، القادرة على إنتاج الجودة، وللاستثمار الاقتصادي الكفيل بإنتاج النمو وفائض القيمة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل أشكال العجز المؤسسي، والمالي، والتدبيري، فإن النزوعات الإبداعية للشباب تولد مفاجآت سارة، تعززها الوسائل الرقمية الجديدة التي وفرت إمكانيات هائلة لاكتساب ممارسات ثقافية جديدة غير مسبوقة مكنتهم من حيازة استقلال ذاتي، وإحساس بالحرية، وتفاعل لا محدود مع الآخرين كيفما كانت ثقافتهم، وديانتهم، ووطنهم، بل سمحت لهم بالتعبير عن مهارات إبداعية. تحصل

هذه التطورات في مجتمع ما تزال سياسته المعمارية والسكنية مستمرة في إنتاج كل عوامل الإقصاء، بتقليص المساحات الخضراء، وافتقار لفضاءات اللعب وممارسة الرياضة، ونقص في التجهيزات الثقافية، وخصاص في المؤسسات التربوية الفنية، وإهمال لأماكن العيش.

رافعات التغيير : من أجل اختيارات إدماجية للشباب عن طريق الثقافة

اعتبارا للطابع المركب لموضوع "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، ولإشكاليته الجديدة والمبتكرة، وفي سياق الالتباس الذي يلتصق بمفهوم الثقافة وانعكاس ذلك على ما اتخذ، وما يمكن أن يتخذ، من قرارات لوضع سياسات عمومية تضع الشباب والثقافة في قلب انشغالاتها وبرامجها. وفي ضوء المعطيات التي رصدها هذا التقرير حول الممارسات الثقافية الجديدة للشباب المغربي، وأشكال العجز التي تميز مختلف تدخلات القطاعات والمؤسسات المعنية بإدماج الشباب في النسيج المجتمعي، وفي الحياة العامة.

وحرصا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المساهمة في تنوير العمل العمومي في مجال السياسة الثقافية التي تستهدف الشباب، من خلال منحهم ما يلزم من شروط الإدماج، بما فيها الشروط الثقافية، فإن التقرير تجنب الدخول في متاهة التعريفات العامة التي تُعطى للثقافة، وتبنّى مقاربة تجمع بين بعدين اثنين للثقافة؛ يتحدد البعد الأول في اعتبار الثقافة جانبا من جوانب الممارسة الاجتماعية ومكونا أساسا لها (كأن تقرأ، أو تصلي، أو تتواصل عن طريق الهاتف أو الحاسوب، أو تدلي بصوتك في الانتخابات، أو تشاهد فيلما في قاعة سينمائية أو تحضر حفلا موسيقيا...)؛ وأما البعد الثاني فيتمثل في اعتبار الثقافة حاضرة، بقوة، في المؤسسات الاجتماعية (العائلة، دور الشباب، الأحزاب السياسية، الجمعيات المدنية...).

يترتب على هذين البعدين للثقافة مظهران اثنان: الأول أقرب إلى المعرفة المشتركة، أي تلك المعرفة القابلة للاكتساب بدون عناء كبير، سواء باعتبار الشاب ينتمي إلى العمر الخصوصي للشباب، أو بوصفه عضوا في المجتمع ككل؛ وأما المظهر الثاني للثقافة (وهو ما يمكن نعته بالثقافة العالمة، أو الثقافة العليا)، فيتطلب مهارات ومعارف خصوصية، وحدها شريحة محددة من الشباب ينجحون في اكتسابها.

يمكن لكل الشباب، من حيث المبدأ، أن يحملوا فكرة عن الدين، والزواج والسياسة، وأن يحضروا حفلا موسيقيا، لكن الأمر ليس كذلك حين يتعلق بثقافة الكتاب، والولوج للإنترنت، ومجالات أخرى تتطلب كفاءات ليست دائما في متناول كل الشباب.

لذلك قام التقرير في جزء من تشخيصه لعلاقة الشباب بالثقافة، وللتحولات التي تعرفها مظاهر إدماجهم أو عدم إدماجهم عن طريق الثقافة، بالتركيز على الممارسات الثقافية التي تشمل كل أنشطة الاستهلاك

والمشاركة الثقافية والفنية التي يتعاطاها الشباب المغربي من قراءة، وارتياد التجهيزات الثقافية، واستعمال وسائط الاتصال والتكنولوجيات الرقمية...

واعتبارا لما تجمّع من معطيات ومعلومات عن مظاهر العجز في إدماج الشباب عن طريق الثقافة، **فإنه يبدو أن المغرب في حاجة ماسة إلى إعادة بناء تصوره للمسألة الشبابية في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع، كما هو في حاجة إلى إعادة الاعتبار للثقافة وجعلها من الأبعاد المركزية في كل السياسات العمومية**. ولهذه الغاية فإنه يتعين توفير شروط رافعات مؤسسية، ومادية، وسياسية وثقافية لتغيير الوضع الذي يُنتج الإقصاء والاستبعاد أكثر مما يولد عوامل الإدماج.

ومن أجل اختيارات إدماجية للشباب عن طريق الثقافة يتعين:

التأسيس لموقع جديد للثقافة في وعينا الجماعي

أولا؛ **بلورة مشروع وطني** ينطلق من قناعة جماعية بأن الثقافة مسألة استراتيجية، ورافعة أساسية من رافعات التنمية الشاملة للبلاد، ومدخلا ضروريا لتحصين الهوية الوطنية في تنوعها، والثقة في الذات، والتواصل مع العالم؛

ثانيا؛ **القطع مع التصور التقليدي للشباب** باعتبارهم مشكلة أو أفرادا في حاجة إلى الوصاية، وإنما هم فئة تمتلك ما يلزم من الذكاء، والطاقات والحيوية. وبناء "براديغم" جديد ومتجدد للمسألة الشبابية مع الشباب وبالإنصات إليهم وتوفير كل الشروط الممكنة لإدماجهم، وجعلهم شركاء في تقرير السياسات التي تخصهم؛

ثالثا؛ اعتبارا للأدوار التي تضطلع بها الثقافة في المجتمع وفي التنمية، ولضرورة جعل الشباب في قلب السياسات العمومية، وفي ضوء الحركية العامة التي يشهدها المغرب، فإن هناك حاجة ملحة لإطلاق استراتيجية تشاركية في شكل "**عقد برنامج وطني**" لتجاوز كل أشكال الخصاص التي تميز قطاعات الشباب والثقافة، واستثمار كل الوسائل المتاحة لتوفير شروط إدماجية مستدامة للشباب في الحياة العامة؛

رابعا؛ الاهتداء بنهج جديد في الحكامة الديمقراطية إلى تدبير السياسات العمومية المعنية بالشباب، اعتمادا على مقاربات أفقية تشاركية لتجاوز كل أشكال الخلل والعجز التي أنتجتها السياسات القطاعية في الثقافة، والتربية والتعليم والشباب؛

من هنا فإن ثمة ضرورة ملحة للإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإنشاء "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" و"المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" للقيام بأدوارهما الدستورية باعتبارهما مؤسستين وإطارين مركزيين للاشتغال في مجالي الثقافة والشباب، وتنظيم وضبط مختلف المتدخلين في هذين القطاعين؛

خامسا؛ وضع ميثاق وطني لصيانة التراث المادي واللامادي يحدد مسؤوليات كل جهة في حمايته، والاهتمام به، ويحفز الشباب للتخصص فيه، واستثماره في حفظ الذاكرة التاريخية والثقافية، وتثمينه بما يخدم مختلف جهات المملكة بإنصاف وتوازن، ويسهم في الإشعاع الحضاري والثقافي والجمالي للمغرب.

مقتضيات مؤسسية وإجرائية لجعل إدماج الشباب عن طريق الثقافة في قلب السياسات العمومية

سادسا؛ **وضع قانون/إطار** يلزم أصحاب القرار في السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني، بأنسنة أحواض عيش الساكنة بتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب، ومنشآت ثقافية (من معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، وقاعات السينما، ومركبات متعددة الوسائط، ودور للشباب...)، ويلزم السلطات المحلية والجهات الحكومية المعنية، بإنقاذ كل أماكن العيش الحاملة لذاكرة ثقافية وإصلاحها وترميمها وإدراجها ضمن الفضاءات الثقافية للشباب؛

سابعا؛ **في سياق إعادة هيكلة الدولة المغربية في اتجاه تحقيق جهوية موسعة**، ووعيا بالتحديات الكبرى التي تواجهها الدولة، والنخب والمجتمع بخصوص هذا المشروع التاريخي، فإن تجديد وتطوير العمل العمومي في المجال الثقافي والفني رهين ببناء علاقات مبتكرة بين الثقافة والشباب والتنمية الجهوية والمحلية، من خلال طرق تشاركية مبدعة في التنظيم والتأطير قياسا إلى الخصوصيات الثقافية واللغوية لمختلف جهات التراب الوطني؛

كما يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإيلاء عناية خاصة بالشباب المغاربة في المهجر، ووضع سياسة منسجمة تقترح عروضا ثقافية تراعي حاجياتهم في المجال، وتنوع الوقائع الاجتماعية والثقافية الخاصة بالبيئات التي يعيشون فيها، بتحديد توجهات استراتيجية تهتم بجودة المضامين المعروضة عليهم، وتعزز التبادل بين الديناميات الثقافية الغنية لشباب المهجر والفاعلين الثقافيين والمؤسسيين في المغرب.

ثامنا ؛ لأن هناك وعيا جماعيا بكون المشروع الثقافي مدخلا رئيسا من المداخل المؤسسة للمستقبل ولإدماج الشباب، فإنه يتعين على المجتمع المغربي إدخال مقومات هذا المشروع في المدرسة، والعائلة، والمسجد، والمجال العام، ووسائل الاتصال ومختلف القنوات الرقمية، واستنباته عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، لتثمين التراث الثقافي الوطني والإنساني، وإبراز غنى التنوع الثقافي، وكذا الانفتاح على ثقافات الآخرين، وتأمين إدماج ناجح ومنصف للثقافة في الجهات.

وذلك يقتضي:

- إعادة النظر في طرق تكوين المدرسين، ووضع مناهج جديدة تهتم بالتنوع الثقافي وتركز على طرق التوجيه والحياد الإيجابي؛
- جعل الفضاء المدرسي مناسبة لاكتساب التكوينات الرئيسة، معززة بتنمية الفضول المعرفي لدى المتعلمين، والوعي بإيجابيات الديمقراطية، وتشجيعهم على التواصل وفضائل تدبير التنوع والاختلاف؛
- وضع خريطة للمكونات الثقافية واللغوية المغربية، والعناية بالسياسات الجهوية، وجعل المدرسة إطارا مؤسسيا وتربويا لتقوية التماسك الوطني، وتعزيز الوحدة الثقافية، وذلك من خلال تحصين الثقافة بالمؤسسة التعليمية عبر التنصيص القانوني على الحق في الثقافة كمدخل من مداخل الإدماج؛
- تنمية الميولات الإبداعية للمتعلمين وتشجيعها، والقطع مع العادات التدريسية المعتمدة على الحفظ والتلقين، وبناء القدرات الفردية والجماعية لديهم وتيسير شروط استيعابهم النقدي للثقافة ومشاركتهم في إنتاجها؛
- إرساء وتطوير شعب ومسالك تكوينية وجامعية في مهن التربية الثقافية؛
- إحداث شعب متخصصة في الفن والموسيقى، والرسم والرياضة، واعتماد بيداغوجيا النجاح؛
- بلورة تصور متجدد للثقافة في الحياة الجامعية بإدخال برامج مبتكرة ملائمة للأنشطة الثقافية، والتمرين على العمل الجمعوي، وتأطير الطلبة لبناء مشاريعهم الشخصية والمهنية للاندماج في المجتمع؛
- تمتين التجارب الجامعية الناجحة في مجالات الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وتعميمها للتعبير الناجع عن ذواتهم، والوعي بها باعتبارهم فاعلين في الفضاء الجامعي وفي المجتمع؛
- إحداث تكوينات في التنشيط الثقافي والوساطة الثقافية، وتزويد الطلبة بما يلزم من تكوين ومهارات لأداء الوظائف الثقافية المختلفة؛ مع تخصيص برامج جهوية داخل المناهج تراعي الخصوصيات الثقافية المحلية؛
- تيسير نظام التقريب والتكامل بين المؤسسة التعليمية والتجهيزات الثقافية والفنية الموجودة في محيطها من خلال اتفاقيات تبادل مع الفضاءات، ووضع برامج مشتركة؛
- تعميم الفضاءات الثقافية وتأهيلها داخل جميع المؤسسات التعليمية والجامعية، وتسهيل ولوج الشباب العروض الثقافية والممارسات الفنية، وتشجيع انفتاحهم على المحيط؛

تاسعا؛ العمل لإنتاج مصوغات منهجية للتكوين على مبادئ الدين الإسلامي كما تم التدين به عبر قرون اعتناقه من قبل أهل المغرب، دينا وسطيا، سمحا، تعارفيا منفتحا للحيلولة دون الاختراقات الثقافية ذات الطبيعة الدينية التي تستهدف الشباب عبر مختلف المواقع والقنوات، وإطلاق دينامية من التعاون بهذا الصدد بين مختلف الجهات ذات التخصص المباشر أو غير المباشر ولتفعيل ذلك فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوصي:

بأن تعكف مختلف الهيئات الدينية العليا بالمملكة على تفعيل الدور الإيجابي والأساسي للمسجد نحو، **مساجد قرب** عضوية تكون إطارا مركزيا لتعدية المصوغات المنهجية سالفة الذكر نحو الشباب بشكل خاص، ونحو كافة المواطنات والمواطنين عموما. مصوغة تعنى إلى جانب ترسيخ وتقريب الثوابت الدينية المجمع عليها من قبل أهل هذا البلد، بكسح كافة المفاهيم السالبة الدخيلة التي تسربت إلى ثقافتنا الدينية؛

عاشرا؛ **إعادة هيكلة قطاع الثقافة** بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي الوطني المطلوب، وإدراجه في إطار مؤسسي أفقي يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بكل شرائح المجتمع، ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني، ووضع أسس صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع قادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان. وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية؛

ولهذا الغرض يوصي المجلس **بتطوير شبكة جهوية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام** (المركبات الصغيرة للقرب في الأحياء، المركبات الجماعية، والمركب الكبير في الجهة)، ووضع نظام ربط معلوماتي فيما بينها، يوفر فهارس موحدة لخدماتها المكونة من مختلف المراجع والمستندات (كتب، مجلات، صحف، أسطوانات، أقراص مدمجة، منتوجات رقمية...)، تستهدف الشباب، بحيث تكون مركبات القرب هذه مجالا ثقافيا، ومكانا للتواصل، والتعلم والاكتشاف والإبداع بجميع أشكاله. مع توفير ما يلزم من شروط تساعد الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة على ولوج هذه المنشآت وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها، ببلورة ما يلزم من التقنيات والآليات التي تمكن هؤلاء الشباب من الاستفادة من هذه البرامج.

حادي عشر؛ **تنويع مصادر التمويل وبناء شراكات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، والجمعيات الثقافية والشبابية**، بإنشاء إطار مؤسسي في شكل وكالة وصندوق وطنيين للثقافة والشباب، وتراعى في هيكليتهما وأحكامهما التنظيمية ضرورة الاضطلاع بكل المقتضيات سالفة الذكر. ذلك أن مسألة إدماج الشباب مسألة وطنية كبرى يتعين على كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وعالم المقاولة

الانخراط في توفير شروطه لتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني. واعتبارا لهذه الروح، ولضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والشباب، فإنه يجب تحديد مورد سنوي قار بموجب هذه الشراكات لدعم المجهودات التمويلية لإنجاح آليات إدماج الشباب عن طريق الثقافة، وترجمة هذه الشراكات إلى منجزات ملموسة يجد فيها الشباب ذواتهم؛

يعمل هذا الإطار المؤسسي على:

- دعم وتحديث النشر الورقي والرقمي؛
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- دعم مشاريع التعلّم عن بعد؛
- تمويل حملات إشهارية (صحافة، راديو، تلفزيون، ملصقات) لتحفيز الشباب على القراءة؛
- إقرار نظام "قسيمة لأجل القراءة" أو "شيكات لأجل القراءة" تمنح للشباب (تلاميذ وطلبة) تشجعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح أو لحفل موسيقي؛
- تطوير نظام "الحافلة خزانة" على الصعيد الجهوي لتقريب الكتب وغيرها لشباب العالم القروي، وفي المناطق الجبلية النائية؛
- بناء معاهد موسيقية ومسارح وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب، والعناية بالوضعية المادية والاجتماعية بمدرسي المسرح والمواد الموسيقية والفنية؛
- عقلنة عملية تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي.

ثاني عشر؛ اعتبارا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية "الكلاسيكية"، وللتوسع الهائل للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، وبهدف إطلاق حركية ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني المغربي بطرق جاذبة ومحفزة، فإنه من المطلوب تبنّي استراتيجية واضحة لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني تقوم على:

- تشجيع الاستثمار في الثقافة الرقمية بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع التجديد في التكنولوجيات الحديثة و لاسيما "تطوير" و"انطلاق" و "صندوق الخدمة العامة" (Fonds du service universel) ؛
- تطوير مواقع رقمية موضوعاتية تمنح للشباب مضامين نصية، سمعية وبصرية مكملة للمعارف المدرسية والجامعية؛

- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية في غناها وتنوعها وتعزز صلتهم بها؛
- إعداد شبكة تواصلية على الإنترنيت تعنى بتيسير الولوج لأكبر قدر ممكن من الشباب لخدماتها باللغات الوطنية؛
- إعداد وتطوير مضامين رقمية مغربية؛
- في هذا السياق يقترح تأسيس هيأة مستقلة تمتلك ما يلزم من وسائل الضبط والشروط المعيارية والسلطة المعنوية لاحترام حقوق وحريات الأفراد المستعملين للوسائل الرقمية؛

ثالث عشر؛ يقترح إنشاء مرصد لإدارة مجموعة من الدراسات الميدانية الكمية والكيفية، المبنية على منهجية علمية ملائمة، تسمح بإعداد تقرير كل ثلاث سنوات يقدم تقييما شاملا لواقع إدماج الشباب عن طريق الثقافة من حيث الجهود المبذولة والنتائج المحققة والآفاق المستحدثة، مع العناية اللازمة في هذه الدراسات بالمقاربة المبنية على المساواة بين الجنسين، و بين المجالين الحضري و القروي ؛

رابع عشر؛ إرساء وتشجيع قاعدة الاعتراف في واقعنا الثقافي والعلائقي من خلال إشاعة الوعي بضرورتها واستحداث ما ينبغي من مقتضيات وإجراءات تيسر ذلك، والعمل مع الجهات المختصة على بلورة نسق يبرز الكفاءات الشابة في مختلف المجالات (Star System) لتثمين وتحفيز باقي الشباب على المبادرة والاجتهاد والإبداع؛

خامس عشر؛ تشجيع دينامية التثقيف بالنظير بين الشباب (éducation par les pairs) عبر مختلف الإطارات، جمعوية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، وإنشاء فضاءات للنقاش الحر والتواصل بين الشباب وبينهم وبين مختلف الأجيال، وتوفير شروط أخذ الكلمة والتبادل حول القضايا الوطنية والجهوية والمحلية بالطرق الرقمية وباقي الوسائل المعتادة؛

سادس عشر؛ بلورة استراتيجية وطنية تفتح مسالك وظيفية بين الممارسة الثقافية والتشغيل من خلال تطوير عروض جديدة ومغرية للشباب في التكوين المهني، ومن خلال فتح إجازات متخصصة تستجيب لمقتضى تكوين الأطر والموارد البشرية القادرة على الاضطلاع بتنزيل كل التوصيات سالفة الذكر.

ملاحق

الملحق 1: **لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة**

الملحق 2: **لائحة المؤسسات والفعاليات التي تم الإنصات لها**

الملحق 3: **مراجع بيبليوغرافية**

الملحق 1

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضليا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

فئة الخبراء
• أحمد عبادي
• أمين منير العلوي
• نبيل عيوش
• مصطفى بنحمزة
• الطاهر بنجلون
• آرمان هاتشويل
• أحمد رحو
• ألبير ساسون
• محمد وكريم
فئة النقابات
• لطيفة بنواكريم
• مصطفى الشناوي
• لحسن حنصالي
• عبد العزيز إيوي
• مينة الرشاطي
فئة الهيئات و الجمعيات المهنية
• عبد الله دكيك
• منصف الكتاني
• عبد الله متقي
• سعد الصفريوي
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
• نزهة العلوي
• ليلى بربيش
فئة الشخصيات المعينة بالصفة
• رشيد بن المختار بن عبد الله
• محمد العلوي العبدلاوي

الملحق 2

لائحة المؤسسات والفعاليات التي تم الإنصات لها

لائحة المؤسسات والهيئات والجمعيات التي تم الإنصات إليها

الهيئات	الفاعلين الذين تم الإنصات اليهم
الحكومة والهيئات العمومية (8)	• وزارة الاقتصاد والمالية
	• وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة
	• وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية
	• وزارة الشباب والرياضة
	• وزارة الثقافة
	• كتابة الدولة لدى وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي
	• كتابة الدولة في الصناعة التقليدية
	• الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
المجلس والهيئات الاستشارية (1)	• المجلس الأعلى للتعليم
المجتمع المدني (5)	• اتحاد كتاب المغرب
	• الجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية صعبة AMESIP
	• النقابة الوطنية للموسيقيين
	• الفنان "كومي" (موسيقى الراب)
	• الفنان عبد السلام الدموسي (منتج موسيقي)
المجموع	**14 فاعل**

الملحق 3

مراجع بيبليوغرافية

مراجع بيبليوغرافية

- Affaya, Mohammed Nour Eddine et Guerraoui, Driss. *Le Maroc des jeunes*. Association de recherche en communication interculturelle. Rabat, 2006.
- Bennani-Chraïbi, Mounia. *Soumis et rebelles : les jeunes au Maroc*, Editions du CNRS, 1994.
- Centre d'Etudes et de Recherche Démographique. Rapport sur la politique de population : *la jeunesse marocaine : attitudes, comportements et besoins,* Rabat, 2004.
- L'Economiste. Grande enquête sur les jeunes d'aujourd'hui, Casablanca : *Les documents de L'Economiste*, mars 2006.
- El Harras, Mokhtar. « *Famille et jeunesse estudiantine : aspirations et enjeux de pouvoir* », in R. Bourqia, M. El Ayadi, M. El Harras, H. Rachik, *Jeunes et valeurs religieuses*, pp. 167-216. Eddif. Casablanca, 2000.
- El Yazami, Abdelali. *Enquête sur la lecture au Maroc*. Editions de l'Association marocaine des professionnels du livre et du Bureau du livre. Ambassade de France. 1998.
- Haut-Commissariat au Plan. *Perception du Maroc en 2030 par les jeunes*, Enquête dans le cadre de la réflexion prospective sur le Maroc 2030. 2006.
- Iraqi, Aziz El Moula. « *Place et rôle des élites locales dans les élections législatives de 2007 à Nouaceur* », in Tozy (dir.), *Elections au Maroc, entre partis et notables* (2007-2009), pp. 93-106. Imprimerie An Najah al Jadida. Casablanca, 2010.
- Ministère de la Jeunesse et des Sports. *Consultation nationale des jeunes* : enquête auprès de 18 109 jeunes. Avril-juillet 2001.
- Rachik, Hassan. « *Jeunesse et tolérance* », in R. Bourqia, M. El Ayyadi et M. Elharras et H. Rachik, *Jeunes et valeurs religieuses*, pp. 217-233. Eddif. Casablanca, 2001.
- Rachik, Hassan. « *Jeunesse et changement social* », in *50 ans de développement humain, Perspectives 2025, Rapports thématiques, Société, Famille et Jeunesse*, pp. 193-215. Rabat, 2004.
- Rachik, Hassan, Rapporteur. *Enquête Nationale sur les Valeurs*, conduite dans le cadre du Rapport du Cinquantenaire sur le développement humain au Maroc. Rabat, septembre 2004.
- Rachik, Hassan, « *Pratiques rituelles et croyances religieuses* », in El Ayadi, H. Rachik, M. Tozy, *L'Islam au quotidien* : *enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc*. Editions Prologues. Casablanca, 2007.
- Rachik Hassan, Janjar Mohamed Sghir, « *Jeunes, culture et insertion, état de lieux* » (enquête)
- Touzani, Amina, *La culture et la politique culturelle au Maroc*. La Croisée des chemins. Casablanca, 2003.

- الشباب، السياسات الشبابية والبحث العلمي: من أجل تفاعل جديد = Les jeunes, les politiques de jeunesse et la recherche scientifique : pour une nouvelle synergie / أعمال المناظرة الوطنية، تنظيم المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط : منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2009، 1 مج. (165، 49 ص.)
- الشباب المغربي بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي : دراسة حول علاقة سياسة وزارة الشباب والرياضة بإدماج الشباب على ضوء احتجاجات حركة شباب 20 فبراير 2011، الرباط : (محمد الغياط ، 2011، 1 مج. (90 ص.)
- الشباب المغربي والمشاركة في تدبير الشأن العام: بحث استطلاعي / (إعداد جمعية الشعلة للتربية والثقافة ؛ أنجز التقرير محمد الجغلالي (الدار البيضاء : جمعية الشعلة للتربية والثقافة، 2010، 1 مج. (72 ص.)
- سوسيولوجيا الشباب المغربي : جدل الإدماج والتهميش / عبد الرحيم العطري، الرباط : مطبعة طوب بريس، 2004، 102 ص).
- السياسة والشباب المغربي بين الولاء والإقصاء: العلاقة بين السلطة السياسية والشباب، رؤية نقدية للسياسة الجديدة للشباب من خلال الأبواب المفتوحة للجميع / محمد الغياط ؛ تقديم عزيز الفتح الرباط: مطبعة طوب بريس، 2004، 205 ص.
- الممارسة الثقافية للشباب في المغرب العربي (أعمال الندوة المنظمة أيام 16، 17، 18، 19 فيفري 1993 بتونس – Les Pratiques culturelles des jeunes au Maghreb. – تونس: مركز الدراسات والتوثيق للتنمية الثقافية.